تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي

"دراسة تطبيقية"

إعـــــداد

الأستاذ الدكتور/ محمد سامى توفيق

أستاذ المحاسبة والمراجعة

بكلية علوم الإدارة – جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب

الباحث/ وائل محمد احمد بربري[1]

المستخلص:

تواجه الإدارة الضريبية المصرية تحدياً كبيراً لإمكانية استغلال المراحل المختلفة لنظم المعلومات المحاسبية في ممارسة عمليات التهرب الضريبي؛ وعلى الجانب الآخر تواجه الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة للتهرب الضريبي الكلي والخفي . لذا هدفت الدراسة التعرف على أوجه القصور بمنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية، من خلال ثلاث متغيرات هما:١- التعرف على مدى ما وصلت إليه قاعدة بيانات الممولين الحالية من تكامل وترابط بحصر جميع تعاملاتهم٢- التعرف على أوجه القصور في المعايير القانونية المنظمة لحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين٣- التعرف على أوجه القصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين الحاليين؛ وذلك بهدف تطوير تلك المنظومة من خلال تقديم إطار تطبيقي مقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل.

اعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على قياس وجهة نظر عينة من مجموعتين رئيسيتين هما الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة (فاحصين ضريبة الدخل، فاحصين ضريبة القيمة المضافة) العاملين بمركزي كبار ومتوسطي الممولين ومركز كبار المهن الحرة بالقاهرة بعدد ٢١٧ استقصاء. تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل واختبار الفروض من خلال استخدام حزمة أساليب التحليل الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والمعروفة باسم برنامج Spss. وقد خلصت الدراسة مجموعة من النتائج من أهمها أنه يوجد تأثير معنوي عكسي بين الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية وبين أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

الكلمات المفتاحية: منظومة الضرائب الرقمية ، الفحص الضريبي الشامل ، التهرب الضريبي.

Abstract:

The Egyptian tax administration faces a great challenge for the possibility of exploiting the different stages of accounting information systems in tax evasion .On the other hand ,it faces the informal economy as a phenomenon of hidden tax evasion . The study aimed to identify the shortcomings of the current Egyptian digital tax system, from the perspective of three variables: 1- To identify the extent to which the current financiers database has reached in terms of integration and interdependence by counting all their transactions 2- Identifying the shortcomings in the legal standards regulating electronic accounts for the activities of financiers 3- Recognize deficiencies in the computer skills of current examiners; With the aim of developing this system by presenting a proposed application framework to raise the efficiency of the comprehensive tax examination. In conducting the field study, the researcher relied on measuring the point of view of a sample of two main groups that are most closely related to the subject of the study (income tax examiners, value-added tax examiners) working in the Senior and Medium Financiers Centers and the Senior Liberal Professions Center in Cairo with a number of 217 surveys. A set of methods for analyzing and testing hypotheses were selected using the Statistical Package for the Social Sciences, known as the Spss program. The study concluded a set of results, the most important of which is that there is a significant negative effect between the proposed framework for raising the efficiency of the comprehensive tax examination with the aim of developing the current Egyptian digital tax system, and the shortcomings of the current Egyptian digital tax system.

Keywords: digital tax system, comprehensive tax examination, tax evasion

القسم الأول

الإطار العام للبحث

١ – المقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة العديد من التطورات في شتى المجالات وخاصة في مجالات التكنولوجيا ونظم المعلومات المحاسبية، وبالأخص طرق تصنيع برامج المحاسبة من حيث نوعية التطبيقات المستخدمة ،واختلاف رسم وتصميم خرائط تدفق ومعالجة البيانات أي "اختلاف الدورة المستندية وطرق معالجتها" وفق اختلاف أنواع وحجم أعمال القطاعات المختلفة (زراعي ،صناعي ، خدمي، حرفي ؛شركات كبيرة، متوسطة، محال بيع تجزأه،....). وهذا يدل على أنها بيئة خِصبة و سهلة لممارسة عمليات التهرب الضريبي.(Yukcu, et al,2012)

وعلى الجانب الآخر توجد علاقة بديهية بين انتشار ظاهرة التهرب الضريبي واتساع الاقتصاد غير الرسمي خاصة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر(شيحان،٢٠١٣)

ويتضح من ذلك أن للتهرب الضريبي أشكال عدة وطرق مختلفة ,وأسباب مختلفة: فمنها أسباب ترجع إلي ضعف في الإدارة الضريبية ،وأخرى ترجع إلى تعقيد وتضارب التشريعات القانونية وعدم تحقيق العدالة الضريبية ، ويرجع البعض الآخر إلي للممول نفسه. لكن يتفق في مفهومه العام بأنه استخدام طرق غير مشروعة عديدة ومختلفة بغرض التضليل (Yildiz,2019)

وللحد من هذه الظاهرة لجأت معظم الدول النامية إلى تطبيق التحول الرقمي الشامل بها ،وخصوصاً بمنظومة الإيرادات العامة والضرائب.

ومنها مصر حيث قررت الحكومة المصرية وعلى وجه الخصوص مصلحة الضرائب المصرية منذ عام ٢٠١٨م، تنفيذ خطة استراتيجية تدريجية تتم على مراحل لتطوير المنظومة الضريبية ،وتحويلها من منظومة تقليدية يدوية إلى منظومة الإلكترونية، أو ما يسمى بالتحول الرقمي .

حيث كشفت(مصلحة الضرائب،٢٠٢٠) عن إحصائيات أظهرت عن نجاح هذا التحول في كشف العديد من حالات التهرب الضريبي ،من خلال إجراءات الفحص الضريبي المعتمدة على عينة عشوائية شملت ٢١٦ حالة فتبين أن منها ٥٠٪ وقعت في التهرب الضريبي، وحالة سجلت إقراراً صفرياً ،وحالة سجلت أن ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليها ٨٠٠ الف جنية ،وبالفحص تبين أنها ١٨ مليون جنيه.

واستكمالاً للخطة الاستراتيجية لمنظومة الضرائب الرقمية المصرية ،يتطلع الباحث إلى التعرف على أوجه القصور في المنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية التي قد تعيق الحد من التهرب الضريبي، ثم بيان أثر الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على تلك المنظومة بهدف تطويرها.

٢- مشكلة البحث:

تواجه الإدارة الضريبية المصرية تحدياً كبيراً لإمكانية استغلال المراحل المختلفة لنظم المعلومات المحاسبية في ممارسة عمليات التهرب الضريبي، وخاصة بمرحلة تشغيل ومعالجة البيانات لأنهُ يفتقد فيها الدورة المستندية، حيث بإمكانية ربط هذه المرحلة ببرامج هاكر من داخل الحاسب الآلي أو خارجه للتحكم في معالجة البيانات (Alstadaewter, &et al 2017,OECD,2017)

وعلى الجانب الآخر تواجه أيضاً الإدارة الضريبية تحدياً كبيراً نتيجة لاتساع الاقتصاد غير الرسمي خاصة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث قدر بما يعادل ٦٠٪ من حجم التعاملات السنوية للاقتصاد الرسمي المقدرة بنحو ٤٠٠ مليار جنيه بناء عن دراسة أجرتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية عام ٢٠١٨م،وهذا يمثل ظاهرة خطيرة في انتشار حالات التهرب الضريبي .ولهذا أجبرت مصر على اللجوء إلى تطبيق التحول الرقمي الشامل بها وخصوصاً بمنظومة الإيرادات العامة والضرائب.

حيث ألزمت مصلحة الضرائب المصرية جميع الممولين والمسجلين بتقديم الإقرارات الضريبية سواء ضريبة دخل أو ضريبة قيمة مضافة عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب بناءً على القرارات التالية:٧٤٤ لسنة٢٠١٨م، ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨م، ٣٥٨لسنة ٢٠١٩م ،٢٩٦م لسنة ٢٠٢٠م لوزير المالية ،سعياً لتوحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية، وفعلت مصلحة الضرائب بشكل تدريجي منظومة الفاتورة الإلكترونية على الممولين بناءً على قرار ١٨٨ لسنة٢٠٢٠ لوزير المالية ، لتكوين قاعدة بيانات رقمية تحصر جميع تعاملاتهم ،والتحقق من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة، كما ألزمت كل من يمسك حسابات الإلكترونية بمعايير وضوابط قانونية لتنظيم تلك الحسابات الإلكترونية بناءً على قرار ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨لوزير المالية .

في حين عملت مصلحة الضرائب نظاماً مبسطاً للتحاسب الضريبي خاص بالمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لدمجهم تحت المظلة الرسمية لاقتصاد الدولة ؛بينما تم إنشاء وحدة مركزية لتحليل المخاطر مهمتها اختيار عينة من المسجلين للتحقق من كافة تعاملات البيع والشراء وذلك من خلال برنامج (BMI) International Business Machinesحيث يتم اعداد تقارير عن إقرارات ضريبة القيمة المضافة وتصنيفها إلى حالات عالية ومتوسطة ومنخفضة المخاطر.

لذا تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على أوجه القصور في المنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية بهدف تطويرها، لبناء قاعدة بيانات تسمح بحصر و دمج الاقتصاد غير الرسمي، ومن ناحية أخرى الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي من خلال مراحل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ؛وذلك من خلال تقديم إطار تطبيقي مقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل في ضوء آليات منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

لذا يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:-

١- ما أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية التي قد تعيق الحد من انتشار التهرب الضريبي ؟

ويتكون هذا السؤال من مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما أوجه القصور في المعايير القانونية المنظمة لحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين التي قد تعيق الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي ؟

ب- ما أوجه القصور في قاعدة البيانات الممولين الحالية التي قد تعيق الحد من التهرب الضريبي ؟

ت- ما أوجه القصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين الحاليين التي قد تعيق اكتشاف المزيد من حالات وأساليب التهرب الضريبي؟

٢- ما مدى امكانية تقديم إطار مقترح لرفع كفاء الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية ؟

٣- ما تأثير الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية؟

٣- الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (Abdullah&Abbas,2018) أثر منظومة الضرائب الإلكترونية على الحد من عمليات التهرب الضريبي للشركات المدرجة في البورصة العراقية، حيث قامت الدراسة بتقديم نموذج مقترح لتطوير النظام الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب العراقية مع إبراز أهمية استخدام الضرائب المرقمنة في السلوك الضريبي للشركات العراقية المقيدة بالبورصة، و بناءً على الدراسة الميدانية المعتمدة على استقصاء ١٠٠ موظف بالشركات المدرجة بالبورصة العراقية توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمنظومة الضرائب الإلكترونية على الحد من عمليات التهرب الضريبي .حيث أوصت الدراسة باستكمال تطور التحول الرقمي للمنظومة الضريبة حتى يؤدى إلى كشف المزيد من عمليات التهرب الضريبي.

في حين استهدفت دراسة (Aplin, 2019) مراجعة عامة لنظم التحول الرقمي بالمنظومة الضريبة ل١٢ دولة من حيث الأساليب والتقنيات التي تستخدمها في تطوير النظام الضريبي و ذلك من خلال دراسة الحالة المعتمدة على المقابلات الشخصية والحصر الشامل لأعضاء معهد المحاسبيين القانونيين في انجلترا، ورؤساء الضرائب العامة ل١٢ دولة، حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها١- وجود تفاوت في مراحل التحول الرقمي ونظم التقنية المستخدمة بين الدول٢- وأن هناك شريحة من دافعي الضرائب غير قادرين على التعامل مع النظم والحسابات الإلكترونية بسبب قلة المعرفة وعدم تناسب تكلفة اقتناء هذه النظم مع حجم أنشطتهم٣- وعدم إدراكهم بمخاطر النظم الشبكية ٤- وأن بعض التقنيات المستخدمة في تكوين قاعدة بيانات ضخمة عن دافعي الضرائب تحتاج إلى التدريب المستمر للفاحصين الضريبين لرفع قدراتهم التحليلية للبيانات.

استهدفت دراسة (الميهى،وآخرون،٢٠٢١) دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية، توصلت الدراسة المعتمدة على استقصاء ٣٩٣ موظف بمصلحة الضرائب المصرية إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة تحسين المنظومة الضريبية المصرية من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني بواسطة تبسيط إجراءات الدفع والتحصيل الإلكتروني ؛وحماية قواعد البيانات، وتوافر قوانين تحث على التحول الرقمي ، مع توافر فاحصين أكفاء قادرين على التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني .

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأول للبحث في التعرف على أوجه القصور بالمنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية التي قد تعيق الحد من انتشار التهرب الضريبي ،وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية المعبرة والمنبثقة منه كما يلى:-

أ- التعرف على أوجه القصور في المعايير المنظمة لامساك الحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين والتي قد تعيق الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي

ب- التعرف على أوجه القصور في قواعد البيانات الحالية للممولين و التي قد تعيق الحد من التهرب الضريبي.

ت- التعرف على أوجه القصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين الحاليين والتي قد تعيق من اكتشاف المزيد من حالات التهرب الضريبي .

و يتمثل الهدف الثاني للبحث في :-

استخلاص إطار مقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

بينما يتمثل الهدف الثالث في :-

بيان مدى تأثير الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

٤- أهمية البحث:

في قلة البحوث والدراسات المصرية التي تناولت موضوع الدراسة وهو: تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية، لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بما يتناسب مع التحول الرقمي الذى حدث لمنظومة الضرائب المصرية ، لتحسين بيئة العمل الداخلي من خلال تحديث أداء الإدارة الضريبية، والنظام المحاسبي الضريبي، عند تنفيذ عملية التحاسب والفحص الضريبي لتحقيق أعلى درجات مصداقية المعلومات المحاسبية، والشفافية، وكفاية أدلة الإثبات، والحد من التهرب الضريبي؛ بفضل الترابط الإلكتروني لجميع معاملات الممولين بالإدارة الضريبية.

٥ - فروض البحث:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم صياغة فرضيات ،على النحو التالي:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في الضرائب الرقمية المصرية الحالية التي قد تعيق الحد من انتشار التهرب الضريبي

وتتكون هذه الفرضية ، من مجموعة الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في المعايير القانونية المنظمة لحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين الحالية التي قد تعيق الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي .

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في قاعدة البيانات الممولين الحالية التي قد تعيق الحد من التهرب الضريبي.

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين التي قد تعيق في اكتشاف المزيد من حالات التهرب الضريبي.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

٣. يوجد تأثير معنوي للإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصري الحالية .

٦ - حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصر الباحث على استقصاء الفاحصين المتخصصين في(الضريبة على الدخل، ضريبة القيمة المضافة) بمركزي كبار ومتوسطي الممولين، ومركز كبار المهن الحرة بمصلحة الضرائب المصرية.

الحدود الزمانية: وفق آخر تصريحات لوزير المالية بضغط الجدول الزمنى للانتهاء من تطوير المنظومة الضريبية في نهاية مارس٢٠٢٢م (الباز، ٢٠٢١)

٧- منهج البحث:

تحققت أهداف البحث من خلال المزج بين منهجين الاستقرائي والاستنباطي كما يلى:

المنهج الاستقرائي : استخدم الباحث هذا المنهج للإسناد العلمي لأبعاد مشكلة البحث وفروضه وتحديد المقاييس ،وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية والأبحاث والدوريات العلمية المختلفة سواء العربية أو الاجنبية المرتبطة بموضوع البحث، والمقابلة الشخصية، وكذلك القوانين والتشريعات الضريبية التي سنتها وزارة المالية لتطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية.

المنهج الاستنباطي : اعتمد الباحث على هذا المنهج لمعرفة مدى قبول فروض البحث من عدمه، من خلال تصميم قائمة استقصاء والتي تتضمن المحور الرابع منها على الاطار التطبيقي المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية. مع دعم باقي محاورها بدارسة تطبيقية كمية ،وذلك للتأكد من وجود قصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية .

٨- تقسيمات البحث:

القسم الأول: الإطار العام للبحث

القسم الثاني: دفع الحكومة المصرية بآليات رقمية وغير رقمية وعلاقتها بالحد من الأساليب المختلفة للتهرب الضريبي.

القسم الثالث: دراسة تحليلية لمفهوم وطبيعة آليات الفحص الضريبي الإلكتروني وواقع الفحص الضريبي في البيئة المصرية.

القسم الرابع: ١- الإطار التطبيقي المقترح.

٢- الدراسة التطبيقية الكمية

٣ - الدراسة الميدانية

القسم الخامس: النتائج والتوصيات

القسم السادس: الملحق

- ✓ وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي أقسام البحث

القسم الثاني

دفع الحكومة المصرية بآليات رقمية وغير رقمية وعلاقتها بالحد من الأساليب المختلفة للتهرب الضريبي.

تأكيداً على أهمية الرقمنة في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الشفافية والقضاء على الفساد المالي والإداري، وتحقيق رفاهية تقديم الخدمات وتعظيم جودتها؛ بادرت الحكومة المصرية بإنشاء المجلس الأعلى للتحول الرقمي بقرار رقم ٥٠١ لسنة ٢٠١٧ م والمجلس الأعلى للأمن السيبرانى، و المجلس القومي للمدفوعات بقرار رقم ٨٩لسنة ٢٠١٧ م ، ووضع خطة شاملة لنشر الوعى المجتمعي بأهمية الرقمنة، مع تطوير البنية التحتية الرقمية ، وإنشاء شبكة معلوماتية تربط جميع الجهات الحكومية ، وتم تفعيل منصة رقمية هدفها تقديم خدمات حكومية، إلى جانب منصة تقديم خدمات المحمول، والتوسع في تطوير منافذ تقديم الخدمات الحكومية ، فضلاً عن نشر نقاط الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية والخاصة ، بجانب رقمنة آليات التحصيل الضريبي، وأخيراً بناء عاصمة إدارية جديدة ترتكز على فلسفة الحكومة الرقمية الذكية(شحاته،٢٠٢٠).

١- وفيما يلى أهم النتائج للمؤشرات الدالة على مساعي الدولة مصرية نحو الرقمنة على مستوى المؤسسات والبنية التحتية:

الجدول رقم(١): مؤشرات الرقمنة على مستوى البنية التحتية والمؤسسات المصرية.

عدد الإحصائي	مؤشرات تطور البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي
٩,٧مليون	مشترك في خدمة ADSL الانترنت فائق السرعة مقارنة ب ٨,٦ مليون مشترك ديسمبر ٢٠٢٠م.
٤٥,٥مليون	مشترك في خدمة Mobile Broadbandبواقع زيادة ٧,٧٪ عن عام ٢٠١٩م.
٧١,٤ مليون	مستخدم الأنترنت مقارنة ب ٥٧,٣٪ ديسمبر ٢٠٢٠
٩٦ مليون	مستخدم هاتف المحمول بواقع زيادة ٠,٨٪ عن عام ٢٠١٩
٩٤	خدمة حكومية رقمية تمت إتاحتها خلال منصة مصر الرقمية من أصل مستهدف ٥٥٠ خدمة خلال عام ٢٠٢٣
٣٦١	منفذ رقمي تم إنشاءه للإعمال التوثيق بالشهر العقاري من أصل مستهدف ٥٥٦
١٧٠٠٠	ماكينة الصراف الآلي على مستوى الجمهورية مقارنة ب ٦٩٠٠ في يونيو ٢٠١٤
٢٠٠٥٤	ماكينة نقطة تحصيل إلكتروني حكوميا موزعة على مستوى الجمهورية
١٨٠٠٠	مبنى حكومي تم ربطهم بشبكة آلياف ضوئية من أصل المستهدف ٣٣ألف مبنى حكومي.

المصدر :وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية ، يونيو ٢٠٢١

تكمن صعوبة لدى الدول بصورة عامة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب الافتقار إلى المعلومات والبيانات الكافية عن هذا القطاع .تميل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة ،ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية لانتشارها وزيادة أعدادها(معهد التخطيط القومى،٢٠١٨).

٢- لذا اتخذت الدولة المصرية عدة مبادرات لدمج الاقتصاد غير الرسمي بواسطة التحول الرقمي للمعاملات المالية بين المواطنين والمؤسسات ،أهمها:-

- أطلق البنك المركزي المصري مبادرة في عام ٢٠٢٠ مبادرة السداد الإلكتروني واستهدفت التوزيع المجاني ل ١٠٠ألف نقطة بيع إلكترونية (point of sale(POS,٢٠٠ألف رمز استجابة سريع في جميع المحافظات وعلى التجار والشركات وذلك بتكلفة مليار جنيه يتحملها البنك المركزي، وفى هذا الإطار قامت البنوك بالمشاركة في المبادرة بنشر ١٦٥ألف نقطة بيع الإلكتروني، حيث صرح نائب محافظ البنك المركزي بأن المستهدف توزيع مليون نقطة بيع الكتروني ورموز استجابة سريعة خلال ٣سنوات، بما يوفر خدمات التحصيل الإلكتروني لعديد من التجار والشركات في جميع المحافظات الجمهورية، لتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي ودمج الاقتصاد غير الرسمي(مجلس إدارة البنك المركزي المصرى،٢٠٢٠)
- وأطلقت وزارة المالية المصرية مبادرة، حيث قرر وزير المالية تحويل جميع بطاقات الحكومية الإلكترونية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلى بطاقات الدفع الوطنية المطورة المعروفة ب(بطاقة ميزة) المؤمنة ذات الشرائح الذكية؛ التي تتيح لهم خدمات السحب النقدي والإيداع والتحويل من ماكينات (ATM) Automated teller machine، والشراء الإلكتروني عبر الإنترنت، ونقاط البيع الإلكترونية(POS)، وسداد مستحقات الحكومية إلكترونياً من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.

وأضافت المبادرة أيضاً إتاحة خدمة الراتب المقدم لبطاقات المرتبات الحكومية "ميزة" مجاناً لمدة ٦ أشهر اعتباراً من بدء تشغيل هذه البطاقات ،بما يعادل من ٣٠٪ من قيمة الراتب ، بحيث يقتصر استخدمها في عمليات المشتريات فقط سواء من خلال نقاط البيع الإلكترونية أو من الإنترنت ؛حيث لا تتيح هذه الخدمة السحب النقدي من خلال ماكيناتAutomated teller machine (ATM) أو فروع البنك ؛ موضحاً أنه يتم خصم المبلغ المستخدم من خدمة الراتب المقدم في عملية الشراء من راتب الشهر التالي مباشرةً(وزارة المالية ،٢٠٢١)

- مبادرة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية ، حيث أعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات منذ عام ٢٠١٣عن إتاحة تسجيل المحافظ الإلكترونية لهاتف المحمول مجاناً ، خاصةٍ أن ٩٣,٩٪ من الشعب المصري يستخدمون الهاتف المحمول ،٤٩٪من رواد الإنترنت،٥٨٪يفضلون الآليات الرقمية عن اليدوية ،٣٣٪لديهم حسابات مصرفية.

وكذلك تحفيز استخدام معاملات الدفع الإلكتروني في خدمات الاتصالات، وذلك عبر وسائل التعرف الإلكتروني "التطبيق أو الكود الخاص بكل شركة ، ولزيادة عدد المستخدمين اتخذ الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عدة اجراءات أخرى تحفيزية منها: التنسيق مع شركات المحمول لأطلاق عروض مثل عرض ٣٠ ضعف الشحنة في حال تحميل تطبيق المحفظة وغيرها من العروض، إلغاء إصدار وطباعة كروت الشحن القابلة للخدش، زيادة الحدود القصوى للسحب والإيداع من وإلى المحفظة ، ربط المحافظ الإلكترونية لشركات المحمول بماكينات ATM ، حيث يتح الصرف والايداع من رصيد المحفظة من خلال ماكيناتAutomated teller machine (ATM) (الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات،٢٠٢١)

- أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية مبادرة للشمول المالي الرقمي عام ٢٠٢١، بهدف استكمال الجهود المبذولة لتفعيل منظومة الدفع غير النقدي (الإلكتروني) ،ودمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية بين المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية وبشكل خاص في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما تأتى هذه المبادرة في إطار تيسير جهات تمويل تلك المشروعات وعملائها من أصحاب المشروعات للالتزام بمتطلبات القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ م والخاص "بتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي" ،حيث ألزمت المادة رقم ٣ من تلك القانون والقرارات الصادرة عن الهيئة كافة الجهات التي تقدم تمويل نقدى، ومنها شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر بتوفيق أوضاعها في خلال ٦ أشهر من صدور اللائحة التنفيذية له والتي تم اعتمادها بتاريخ ٧ سبتمبر عام ٢٠٢٠ م.

و في نوفمبر عام ٢٠٢٠م كشفت الهيئة العامة للرقابة المالية عن١٨,٢مليار جنية حجم محفظة التمويل الممنوح للمشروعات متناهية الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل استفاد منها ٣,٢ مليون مواطن . وبلغ مؤشر تطور حجم المعاملات الكلية (صرف وسداد التمويل) التراكمي من خلال وسائل الدفع الإلكترونية في ديسمبر ٢٠٢٠ م بواقع قيمة أجمالية ٢,٥مليار جنيه (٦٠٪ لصرف التمويل ،٤٠٪ لسداد الأقساط) موزعين على مختلف المحافظات (الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠٢١)

وأيضاً في إطار خطة حصر الاقتصاد غير الرسمي ودمجه تحت المظلة الرسمية للدولة ، لتحقيق العدالة الضريبية ورفع درجة الامتثال الطوعي الضريبي ،فضلاً عن تعظيم الحصيلة الضريبية .

٣-شرع مجلس النواب قانون رقم ١٥٢لسنة٢٠٢٠ م لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ؛ للمشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي تحفيزاً للانضمام في الاقتصاد الرسمي ، حيث تحصل تلك المشروعات من جهاز تمنية المشروعات أو من يفوضه على ترخيص مؤقت مقابل سداد رسوم ، وذلك بناء على طلبها الذى يقدم خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لتوفيق أوضاعها والانضمام للاقتصاد الرسمي وذلك الحصول على الترخيص من الجهات الادارية المختصة قبل انقضاء مدة الترخيص المؤقت والتي تقدر بخمس سنوات فأقل.

ويكون للترخيص المؤقت جميع الأثار القانونية التي ترتبها التراخيص والموافقات وفقا للتشريعات ذات الصلة، ويحل الترخيص المؤقت محل أي موافقات أو إجراءات أخرى تحددها القوانين والتشريعات النافذة ،عدا الموفقات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح الجهاز

مع رفض طلبات توفيق الأوضاع بالنسبة للمشروعات التي تشكل مخاطر جسيمة على الأمن أو الصحة أو السلامة أو البيئة، والتي تتعارض مع المصلحة العامة.

وسعياً لتشجيع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي لتوفيق أوضاعها واندماجها في الاقتصاد الرسمي، فحدد تلك القانون لهذه المشروعات أيا كان شكلها القانوني حوافز ضريبة وغير ضريبة دائمة ومؤقتة.

فالنسبة *الحوافز الضريبة وغير الضريبة المؤقتة* (في مرحلة الترخيص المؤقت لمدة خمس سنوات فأقل) للمشروعات " الاقتصاد غير الرسمي "التي تطلب توفيق أوضاعها والتي لا يجاوز حجم أعمالها السنوي ١٠ مليون جنيه.

- حصول المشروعات (التي يتطلب توفيق أوضاعها نقلها إلى أماكن أخرى) على العقارات المملوكة للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية بدون مقابل أو مقابل رمزي من الجهات صاحبة الولاية على هذه العقارات عن طريق البيع /التأجير/التأجير منتهى بالتمليك/البيع بحق انتفاع/ الترخيص بحق انتفاع، بناء على طلب جهاز تمنية المشروعات ، ويشترط توفيق المشروعات أوضاعها خلال مدة سريان الترخيص المؤقت، واستخدام هذه العقارات في الغرض المخصصة من أجله.
- تبسيط الإجراءات المنصوص عليها فلى قانون التأمينات الاجتماعية ١٤٨لسنة٢٠٩، وقانون العمل١٢لسنة٢٠٠٣.
- وضع اجراءات ميسرة للقيد في السجل التجاري وفق أحكام القانون ٣٤لسنة١٩٧٦
- وقف الدعاوى الجنائية حق توفيق الأوضاع مع عدم الأخلال بحقوق الغير.
- وقف جميع المطالبات الضريبية والحجوزات الإدارية حتى تسوية المديونية الضريبية
- عفو ضريبي وعدم جواز المحاسبة الضريبية عن السنوات السابقة على تاريخ تقديم طلب الترخيص الموقت لتوفيق الأوضاع .
- وضع أسس محاسبية ضريبية مميزة تحفيزية خاصة خلال مرحلة الترخيص المؤقت.

أما عن *الحوافز الغير الضريبية الدائمة* لمشاريع "الاقتصاد غير الرسمي" طبقا للتعريفات والمحددة بالقانون التي تم توفيق اوضاعها تتمثل في الاتي:-

- رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منه وذلك بعد تشغيله .
- منح المشروعات آجالاً لسداد قيمة توصيل المرافق ،بما في ذلك الإعفاء الكلى أو الجزئي من فوائد التأخير.
- تحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين .
- تخصيص أرض بالمجان أو مقابل رمزي .
- رد ما لا يجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروع
- الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات اللازمة للمشروع أو تخفيض قيمة هذه الضمانات.
- رد قيمة الاشتراك في المعرض ،أو تحمله كلياً أو جزئياً.

كما يتيح القانون وضع برامج حوافز نقدية لهذه المشروعات وذلك في حدود ما يخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض ، وبما لا يجاوز ٠,٣فى الأف من الناتج المحلى الإجمالي وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنوياً.(الجمعية المصرية لشباب الأعمال ،٢٠٢٠).

وأما عن *الحوافز الضريبية الدائمة* للمشاريع الاقتصاد غير الرسمي طبقا لتعريفات والمحددة بالقانون التي تم توفيق اوضاعها تتمثل في الاتي:-

-إعفاء عقود التأسيس ،وعقود التسهيلات الائتمانية ،وعقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات وذلك لمدة خمس سنوات من: ضريبة الدمغة، رسوم التوثيق والشهر.
- تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدرها٢٪من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها ،عدا سيارات الركوب .
- الإعفاء الكلى أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ولذلك لمدة أو مدد محددة يقدرها مجلس إدارة جهاز تمنية المشروعات أو مجلس الوزراء .
- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول ،أو الآلات، أو معدات الإنتاج من الضريبة المستحقة .
- لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد للضريبة على الدخل ،بشرط أن يكون الشريك الوحيد من الأشخاص الطبعيين.

ويشترط بالتمتع بالحوافز الضريبية امساك دفاتر وحسابات منتظمة على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون

- ❖ محددات وأسس المحاسبة الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التي تم توفيق أوضعها "الاقتصاد غير الرسمي" ؛ و المشروعات المرخصة بعد صدور القانون رقم ١٥٢لسنة٢٠٢٠ لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:-

بالنسبة عن المحددات للمحاسبة الضريبية لتلك المشروعات : سوف يتحدد حجم الأعمال وفق لما يلى:-

- المحدد الأول :

- بيانات آخر ربط ضريبي نهائي للممول المسجل في مصلحة الضرائب
- بيانات أول إقرار ضريبي يقدمه الممول المسجل في مصلحة الضرائب ولم يتحاسب ضريبياً.
- بيانات الإقرار الذى يقدمه الممول الذى يسجل ضريبياً بعد تاريخ العمل بهذا القانون .
- يحدد حجم أعمال المشروع الخاضع للمعاملة الضريبية المبسطة كل خمس سنوات بعد الفحص ويحاسب الممول ضريبياً طبقاً لنتيجة الفحص.

- المحدد الثاني:

- لا تسرى القواعد المنظمة للإقرار طبقاً لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على هذه المنشآت
- لا يجوز لمصلحة الضرائب إهدار ما ورد في الإقرار إلا بعد إثبات عدم صحة ذلك

- المحدد الثالث:

- تعفى المشروعات التي يتم محاسبتها ضريبياً وفقاً للأسس الموضحة في هذا الباب من قانون الضريبة على الدخل.
- للوزير وضع نظام مبسط للسجلات والدفاتر التي تلتزم بها المشروعات الخاضعة للضريبة وكذلك تقديم حوافز لتشجيع المشروعات التي تتعامل بالفواتير الضريبية.

- المحدد الرابع:

- أن يكون للممول الذى يتقدم بطلب لمصلحة الضرائب المصرية للخضوع للمعاملة الضريبية المقررة وفقاً لأحكام قانون ضريبة على الدخل المشار إليه كما يلى :

* إذا قدر الممول أنه حقق خسائر عن الفترة الضريبية محل المحاسبة.
* إذا قدر الممول أن الضريبة المستحقة عليه ، وفقاً لنظام المعاملة الضريبة المبسطة المنصوص عليه في هذا القانون تجاوز الضريبة المستحقة عليه وفقا لأحكام قانون ضريبة على الدخل المشار إليه.
* تلتزم مصلحة الضرائب المصرية بمحاسبة الممول وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل فور تقديم هذا الطلب ، وتبين اللائحة التنفيذية ضوابط وإجراءات ومواعيد تقديم هذا الطلب، وهنا لا يجوز للممول أن يتقدم بطلب الخضوع لقانون ضريبة على الدخل إلا بعد مضى خمس سنوات.

ويمكن تلخيص أسس المحاسبة الضريبية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقا لحجم الأعمال كما يلى :-

الجدول رقم (٢): أسس المحاسبة الضريبية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

حجم الأعمال	الضريبة المقدرة وواجبة السداد
المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوية عن ٢٥٠ألف جنيه سنوياً	١٠٠٠ جنيه سنوياً
المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوية ٢٥٠ألف جنيه ويقل عن ٥٠٠ألف جنيه سنوياً	٢٥٠٠ جنيه سنوياً
المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوية ٥٠٠ألف جنيه ويقل عن مليون جنيه سنوياً	٥٠٠٠ جنيه سنوياً
المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوية مليون جنيه ويقل عن٢ مليون جنيه سنوياً	٠,٥٪ من قيمة حجم الاعمال
المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوية ٢مليون جنيه ويقل عن٣ مليون جنيه سنوياً	٠,٧٥٪ من قيمة حجم الأعمال سنوياً
المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوية٣مليون جنيه ويقل عن١٠ مليون جنيه سنوياً	١٪ من قيمة حجم الأعمال سنوياً

إعداد الباحث: المصدر(قانون ١٥٢لسنة ٢٠٢٠"الجريدة الرسمية ؛ عبد السلام،٢٠٢٠)

٤-أبرمت وزارة المالية مع وزارة الكهرباء بروتوكول تعاون ، يصرح لمصلحة الضرائب المصرية بالدخول على قاعدة بيانات شركة الكهرباء (مشتركين قطاع تجارى) من خلال برنامج (FTP file transfer protocol) المتاح بمنظومة الضرائب المصرية الرقمية وذلك من أجل تحديد المسجل من هؤلاء المشتركين من عدمه(مصلحة الضرائب المصرية،٢٠٢٢).

حيث وضح (قطاع المعلومات والتحول الرقمي، ٢٠٢١)مهام إدارة الحاسب الآلي في كافة المأموريات وما يترتب عليها كما يلى:-

- تقوم إدارة الحاسب الآلي بكافة مأموريات الجمهورية بالدخول على برنامج FTPوسحب البيانات الخاصة بالمأمورية من البيانات الواردة من وزارة الكهرباء والتي تم تقنيتها بواسطة قطاع المناطق والمراكز الضريبية.
- تقوم إدارة الحاسب الآلي بكل مأمورية بمراجعة البيانات الواردة من القطاع الخاصة بشركة الكهرباء مع البيانات المتاحة على قاعدة بيانات المصلحة وتصنيفها إلى مسجلين وغير مسجلين
- تسليم كشوف غير المسجلين إلى إدارة الحصر داخل المأمورية يومياً .
- رفع ما تم تصنيفه من مسجلين وغير مسجلين على برنامجFTP يومياً.
- تقوم كل مأمورية بتشكيل مجموعة عمل لعمل معاينة وحصر على الطبيعة للمشتركين غير المسجلين بالمصلحة لفتح ملفات ضريبية لهم .

٥- تسوية المنازعات الضريبية كمنطلق أولي نحو الرقمنة الضريبية:-

في اجتماع الحكومة المصرية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٤م تم تكليف وزارة المالية بإعداد تصور متكامل لكيفية تحصيل الضريبة المتنازع عليها الممولين والتي يبلغ وعائها **٩٠٠ مليار جنيه** ، فقد قامت وزارة المالية بتحديث آلية عمل لجان الطعن الضريبي ،ولجان إنهاء المنازعات الضريبية وميكنة كافة إجراءاتها على نحو يحقق المزيد من سرعة إنجاز الملفات وتسوية هذه الطعون والمنازعات وتحقيق العدالة الناجزة بما يحقق مصلحة الدولة والممول وسرعة تحصيل مستحقات الخزانة العامة.

فتم مد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ م في شأن إنهاء المنازعات الضريبية لمدد متتالية بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨م ،وبالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ م، وبالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠م حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ م ، ثم بالقانون رقم ١٧٣ لسنة٢٠٢٠ م حتى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م؛ وذلك لتستمر لجان إنهاء المنازعات الضريبية في نظر الطلبات التي لم يتم الفصل فيها ، كما تتولى الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم إليها حتى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

وفى سبيل استرداد حقوق الخزانة العامة من المتأخرات الضريبية دون نزاع فقد صدر قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ م متضمناً السماح بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات ، بشرط أن يقوم الممول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون. (وزارة المالية ،٢٠٢١)

وقد أسفر تطبيق التعديلات على تلك القوانين التي تستهدف التيسير على الممولين واسترداد حقوق الخزانة العامة عن إنجازات ملموسة على مستوى لجان الطعن الضريبي ولجان إنهاء المنازعات الضريبية على النحو المبين في الجدول رقم(٣) ، والجدول رقم(٤)

إنجاز لجان الطعن الضريبي

(٢٠١٨م حتى نهاية مارس ٢٠٢١م)

الجدول رقم(٣): ملخص لنتائج لجان الطعن و لجان انهاء المنازعات

بيان	عدد الملفات/ الطعون المنجزة	تقديرات المأموريات بالمليار جنيه	تقديرات اللجان بالمليار جنيه
ضريبة على الدخل	٢٢١١٥٩٢ ملف	١,٤١٢,٣٥٥	٦٣٤,٨١٢
ضريبة قيمة المضافة	١١٣٩٢ طعن	١٨,٣١٦	١٢,٢٣٥

المصدر: وزارة المالية يونيو ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٣) طعن الممولين على تقديرات المأموريات لضريبة الدخل المقدرة ب تريليون و٤١٢مليار و ٣٥٥ مليون جنيه ، حيث تم إحالة ٢٢١١٥٩٢ ملف للجان الطعن وقدرتها ٦٣٤ مليار و٨١٢ مليون جنيه .كما طعن المسجلون في ضريبة القيمة المضافة على تقديرات المأموريات لضريبة القيمة المضافة المقدرة ب١٨ مليار و٣١٦ مليون جنيه ، حيث تم إحالة ١١٣٩٢ ملف للجان الطعن وقدرتها ١٢مليار و٢٣٥ مليون جنيه.

إنجاز لجان إنهاء المنازعات الضريبية

(من بدء العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ م حتى نهاية مارس ٢٠٢١م)

الجدول رقم(٤): الطلبات المحالة والمنجزة من لجان إنهاء المنازعات الضريبية لضريبة الدخل

بيان	عدد الطلبات المنجزة	الوعاء المتنازع عليه بالمليار جنيه	الضريبة المتنازع عليها بالمليار جنيه	الضريبة المتفق عليها بالمليار جنيه
ضريبة على الدخل	٢٢٢٩٩	٢٠٤,٥٥٤	٥٤,٢٥٩	١٧,٢٣٤
ضريبة قيمة المضافة	٥٥٤٧	—	٢٦,٥٨٠	١٦,٠٥١
الإجمالي	٢٧٨٤٦			٣٣,٢٨٥

المصدر: وزارة المالية يونيو ٢٠٢١م

ويتضح من الجدول رقم(٤) قد بأن بلغت الطلبات المحالة والمنجزة من لجان إنهاء المنازعات الضريبية لضريبة الدخل المتنازع عليها ٢٢٢٩٩ طلب بواقع ٥٤ مليار و٢٥٩ مليون جنيه ،حيث تم الاتفاق بين المتنازعين (الممولين - المصلحة- لجان الطعن) على الضريبة بمبلغ ١٧ مليار و٢٣٤ مليون جنيه .كما بلغت الطلبات المحالة والمنجزة من لجان إنهاء المنازعات الضريبية لضريبة القيمة المضافة المتنازع عليها ٥٥٤٧ طلب بواقع ٢٦ مليار ٥٨٠ مليون جنيه ،حيث تم الاتفاق بين المتنازعين المسجلين - المصلحة- لجان الطعن) على الضريبة بمبلغ ١٦ مليار و٥١ مليون جنيه .

٦- تفعيل مصلحة الضرائب المصرية معايير رقابية ضابطة لإمساك الحسابات الإلكترونية للحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي.

ونظراً للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وانتشار استخدام الحاسبات الآلية وبرامج الحسابات الحديثة، في جميع القطاعات والمجالات ,وغياب الدورة المستندية في ظل هذه النظم الإلكترونية ،فكان لابد من مسايرة مصلحة الضرائب المصرية لهذا التطور، بتطبيق معايير قانونية ضابطة لتنظيم إمساك الحسابات الإلكترونية للممولين. وتعد تلك المعايير بمثابة النموذج الذى يجب

توافره ببرامج الحسابات الآلية لدى الشركات حتى يتسنى للمصلحة اعتماد مخرجات تلك البرامج عند إجراء الفحص الضريبي وفقاً لمتطلبات الضريبية(مصلحة الضرائب،٢٠١٨).

وقد تناولت مذكرة قرار٥٤٢لسنة٢٠١٨ لوزير المالية الأهداف المرجوة من وضع وتطبيق هذه المعايير هي:

- رفع درجة الثقة في دقة واكتمال المدخلات والمخرجات من نظم الحسابات الآلية .
- رفع درجة الثقة في دقة وسلامة النظم المحاسبية وكفاءتها في تشغيل البيانات وتحقيق الالتزامات الضريبية .
- المحافظة على الموجودات سواء كانت المكونات المادية لنظم الحسابات الإلكترونية والبيانات الإلكترونية بطريقة سليمة .
- التحقق من صحة تطبيق وإجراءات نظم الرقابة الداخلية داخل المنشآت.

وفيما يلى معايير الرقابة الداخلية على نظم الحسابات الإلكترونية بما يحقق المتطلبات لمصلحة الضرائب المصرية وفق ما ورد في الجريدة الرسمية ٨أكتوبر عام ٢٠١٨.

حيث تم وضع عدد(٥٤)بنداً يندرجون تحت عدد(١٢) معياراً للرقابة الداخلية على نظم الحسابات الإلكترونية ويندرجون تحت ثلاث مجموعات رئيسية ، كما يلى في **الجدول رقم(٥):ملخص لمعايير نظم الرقابة الداخلية على نظم المحاسبية الإلكترونية وفق المتطلبات الضريبية المصرية.**

المجموعة	رقم	المعيار	البنود
معايير الرقابة العامة الخاصة ببيئة النظام	١	الفصل بين المسئوليات	١-الفصل بين المهام الوظيفية
	٢	التوثيق المستندي للبرنامج	١-توثيق النظام٢- توثيق الربنامج٣- ضوابط التعديل على النظام٤الإفصاح٥ توفير مسارات المراجعة
	٣	رقابة وتأمين على الأصول الآلية	١-الحماية المادية وتأمين الوصول٢ –الصيانة٣-أرشفةالبيانات واسترجاعها
	٤	رقابة وتأمين الدخول على البرنامج	١-الحماية من دخول غير المصرح لهم ٢-جول صلاحيات المستخدمين
معايير الرقابة على التطبيقات	٥	الرقابة على المدخلات	١- قائمة بالأخطاء٢- تحديد نوعية المدخلات٣-إجماليات المدخلات ٤-الإجمالى العشوائي ٥-وجود نموذج لشكل البيانات٦-وجود مسلسل منتظم ٧-وجود تمييز الأرقام الموجبة والسالبة٨-حماية الملفات الرئيسية بقواعد البيانات ٩- ضوابط حماية المدخلات
	٦	الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات	١-مراجعة الترحيل ٢-التحقق من تساوى الإجماليات٣-اتزان القيد المحاسبى٤-منع الترحيل في حالة وجود أخطاء٥- وجود رسالة تؤكد من اكتمال الترحيل٦-الربط بين قواعد البيانات
	٧	الرقابة على المخرجات	١-قصر المخرجات على أشخاص معينة٢- وجود ملخص لبيانات كل تقرير واسم المسؤول عنه٣- مرونة التقارير
معايير التطبيقات المالية والمتطلبات الضريبية	٨	الأحكام العامة	١ بيانات واجهة البرنامج ٢-مكونات الرنامج٣- ترحيل البيانات٣- الأفصاح٤- تعتبر النماذج المرفقة جزءاً لا يتجزأ من المعايير
	٩	الرقابة على الحسابات العامة	١ -تكويد الحسابات٢-تمييز الترحيل٣-إنشاء وترحيل القيود٤-التربط مع الأنظمة الفرعية٥- الأفصاح٦-الترصيد٧-التقارير
	١٠	الرقابة على تطبيقات المبيعات	١-صلاحيات المستخدم٢-تكامل وترابط البيانات٣-تصنيف وتمييز البيانات٤-آلية إنشاء البيانات٥-ترحيل البيانات٦- مرونة التقارير
	١١	الرقابة على تطبيقات المشتريات	١-صلاحيات المستخدم٢-تكامل وترابط البيانات٣-تصنيف وتمييز البيانات٤-آلية إنشاء البيانات٥-ترحيل البيانات٦- مرونة التقارير
	١٢	الرقابة على تطبيقات المخازن	١-التكويد٢-إصدار أذون مخازن٣-الإفصاح٤-ترصيد الأصناف٥- تقاريرمرنة لحركة الأصناف وتوضح الانحرافات

إعداد الباحث، المصدر :(مصلحة الضرائب المصرية،٢٠١٨)

القسم الثالث
دراسة تحليلية: مفهوم و طبيعة آليات الفحص الضريبي الرقمية وواقع الفحص الضريبي الحالي في مصر

١- مفهوم وطبيعة الفحص الضريبي الإلكتروني.

أشارت دراسة (سالم ،٢٠١٧) في تعريفها للفحص الضريبي الإلكتروني بأنه دراسة وتحليل وفحص النظم الإلكترونية والقوائم المالية والمعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي ارتكازا على القواعد المقررة في التشريع الضريبي، وفقاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنياً، بغرض التحقق من صحة الربح المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والمعتمدة من المحاسب والتأكد من صحة الضريبة المربوطة وفقاً للإقرار المقدم.

بينما عرفته (OECD, 2019) هو عبارة عن نظام تكنولوجي تستخدمه الإدارة الضريبية لفحص النظم الإلكترونية المحاسبية للممول للتأكد من صحة الضريبة المربوطة.

حيث وضحا (عبدالمطلب،٢٠١٤؛ شحاته،٢٠١٧) أهم المشاكل أو التحديات التي قد تواجه عملية الفحص الضريبي في ظل النظم الإلكترونية المستخدمة؛ كما يلى:-

- غياب المستندات والسجلات وتعذر قراءتها بدون استخدام الحاسب الآلي: فالمجموعة المستندية كان لها نصيب الأكبر من التغير نتيجة استخدام الحاسب الآلي في مرحلة تشغيل البيانات ،فلم تعد المستندات التقليدية المعروفة تستخدم في النظام الإلكتروني بالإضافة إلى اختصار الدورة المستندية الطولية، فضلاً عن المجموعة الدفترية تأخذ شكلاً يختلف عن تلك الصورة التي كانت سائدة في النظام اليدوي .وقد أدى استخدام الحاسب الآلي إلى إحداث تغيرات جذرية في تصميم الملفات والسجلات وطرق تخزين البيانات حيث أصبحت تتخذ صوراً جديدة على وسائط المختلفة.

ومما لاشك فيه أن الإمكانيات التي وفرها الحاسب الآلي قد غيرت الكثير من إجراءات معالجة البيانات التي تتعلق بمسار الفحص الضريبي المرئي، وإن أغلب التغيرات باستخدام السجلات المقروءة آلياً ترتبط بما يلى:

- أذا تم إدخال البيانات بوسائل الإدخال المباشر، فقد يتم إلغاء المستندات الأصلية أو الاستغناء عنها مثال إدخال بيانات المنتج بالتقاط الليزر في محال البيع التجزئة ثم يتم بيعه

- يمكن الاستعاضة عن السجلات الإجمالية بالملفات الرئيسية وهذه الملفات لا تبين القيم التي تؤدى إلى المجاميع الإجمالية.

- صعوبة تتبع السجلات ومشاهدة العمليات التي تتم عليها داخل الحاسب ،مثل كيفية معالجة البيانات من حيث العمل بطريقة صحيحة أم مخترقة بتطبيق وهمى يحوى صحة البيانات.

- غياب الدورة المستندية: إن زيادة تبادل البيانات عن طريق الحاسبات أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة في تدفق سير وإجراءات العمل في المنشآت ، كما أن ظهور النظم ذات الاستجابة السريعة لتشغيل العمليات التجارية مثل شبكات الانترنت، أدى إلى تحسين قدرة الشركة على خدمة عملائها، وتحسين العلاقات مع مورديها، وزيادة قدرتها التنافسية العالمية ،فهذا أدى إلى خلق تحدياً أمام الفاحص الضريبي لغياب الدورة المستندية .
- دمج المهام وعدم الفصل بين الاختصاصات: لقد لجأت معظم المنشآت إلى استخدام النظم الإلكترونية تعويضاً عن العمالة الكثيفة لتقيص حجم التكاليف، وحفاظها على البقاء في بيئة الأعمال التنافسية، وإرضاء العملاء والموردين، وهذا أدى إلى عدة عوامل أهمها ظهور وظيفة مدخل بيانات وهنا يطرح سؤال ما التخصص المطلوب في هذه الوظيفة ؟

والحاسب الألى هو عبار عن آلة تعمل بشكل تلقائي، وهذا يعنى أن النظام الآلي والإلكتروني يمكنان من القيام بعدة عمليات متتابعة في وقت واحد وبطريقة سريعة، وبإشراف موظف معين .وهذا عكس مقومات الرقابة الداخلية التي تتطلب بالفصل بين الاختصاصات ووظائف المراجعة والتصديق على العمليات المالية. وهذا أيضاً يمثل تحدياً كبيراً أمام الفاحص الضريبي.

- تغيير نمط وتوقيت إعداد التقارير والقوائم المالية: في ظل نظم التشغيل الإلكترونية يمكن من استخراج التقارير فورياً؛ أو في أي وقت ممكن وبتفصيلات أكثر أو أقل عما كان عليه الحال في النظم الورقية التي تتطلب وقتاً لاستخراج التقارير المالية وإعداد التسويات اللازمة .

لذا أشارت دراسة (James&Sawyer,2018) إلى احتمالية عدم قدرة الفاحصين على استغلال كافة الإمكانات والقدرات المتاحة في برامج الفحص الحاسوبية، مما يخفض من المنافع التي يجب أن تحققها هذه البرامج، وبالتالي

عدم إعطاء مؤشراً صحيحاً عند مقارنة التكلفة بالمنفعة باعتبار أن منافع استخدام البرمجة في الفحص لم تبن على الإمكانات الحقيقة لها بل على ما استطاع الفاحصون من استغلاله فقط.

في حين أوصت دراسة (الحورى،٢٠١٨) بأن التدريب الكافي يعد عنصراً أساسياً في إنجاح عملية الاستفادة من برامج الفحص وليتحقق ذلك بشكل مثالي فلابد من مواكبة التدريب لعملية تصميم البرامج، مما يعزز من قدرات الفاحصين، ويسهل عملية الاعتماد على هذه البرامج, إن وضع خطة استراتيجية تشمل قضايا الكلفة والمنفعة ،ونطاقها ، والتدريب والمعوقات حتماً ستؤدى إلى نتائج أفضل.

وهذا ما بينته نتائج دراسة (Tempel,2014) أن النمو الديناميكي في البيئة الالكترونية لنظم المحاسبة والرقابة الداخلية لا تتطلب من الفاحص الضريبي أن يكون مستقلاً فحسب، بل يجب أن يكون على دراية بمستوى عال في تكنولوجيا المعلومات، و أن يكون على مستوى عال من الفهم والدراية بطبيعة وتعقيدات النظم الحاسوبية المستخدمة، وكذلك عمليات المعالجة للبيانات بشكل يمكنه من تنفيذ مهمته بكفاءة وبكفاية أدلة الاثبات.

لذا يرى الباحث بأنه يجب رفع المهارات الحاسوبية والبرمجة للفاحص الضريبي حتى تتوافر له القدرة على التعامل مع كل من : التقنيات الحاسوبية الخاصة ببرنامج الفحص الشامل التي تضمنه الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي ٢٠٣٠م .

٢- آليات الفحص الضريبي الإلكتروني المصري:

استطاعت مصلحة الضرائب المصرية السير على وتيرة سريعة ومنتظمة نحو رقمنة إجراءات التحاسب والفحص الضريبي، وذلك بتفعيل آليات إلكترونية مختلفة للفحص الضريبي بالأخذ في الحسبان التطبيق والتفعيل التدريجي نظراً لحداثتها على أركان المنظومة الضريبية المصرية ؛ بهدف تحصيل الضريبة المستحقة بشكل واقعى وحقيقي والبعد عن التقدير الجزافي ،والبعد عن التحيز البشرى ، والعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي والحد من التهرب الضريبي، وتبسيط إجراءات التحاسب الضريبي.

وفى هذ السياق عرض آليات الفحص الضريبي المختلفة منذ بدأ تفعيل آليات التحول الرقمي بمنظومة الضرائب الرقمية عام ٢٠١٨م.

و للوقوف على المزيد من هذه الآليات الإلكترونية المتبعة في عملية الفحص ، قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية لأحد الفاحصين العاملين بمركز كبار الممولين بالقاهرة.

برنامج الفحص الضريبي الإلكتروني (International Business Machines IBM) لتصنيف الإقرارات الضريبة على القيمة المضافة : بعد أن بدأت مصلحة الضرائب منذ عام ٢٠١٨ م بتطبيق نظام الإقرارات الإلكترونية، تم إنشاء وحدة مركزية لتحليل المخاطر الخاصة بالإقرارات الإلكترونية؛ مهمتها اختيار عينة من تعاملات الممولين أو المكلفين من خلال منظومة الإقرارات الإلكترونية ودراستها، من أجل التحقق من إقرار الممول أو المكلف عن كافة التعاملات بإقراره ،وذلك من خلال برنامج يسمى IBMمهمته الأساسية تصنيف الإقرارات إلى حالات عالية ومتوسطة ومنخفضة المخاطر ؛ ووفق لمعايير وضوابط تقييم المخاطر الموضوعة يتم تحديد الحالات العالية المخاطر، فتقوم بعد ذلك المصلحة بإجراء الفحص للمسجل والتحقق من المستندات بشكل ميداني. وفيما يلى أهم المراحل التي تنفذ من خلاله:

* مرحلة البيانات المدخلة: تعد الأساس لقاعدة البيانات والمعلومات لنظام الضريبي الإلكتروني ،وتقسم على ثلاثة أقسام من البيانات كالآتي:

- البيانات الحصرية للمسجل أو الممول وفق النموذج المعد لذلك :-

المقصود بها قيام الممول أو المكلف بتسجيل أسمه ،و الرقم القومي، واسم المنشاة، ونوع نشاطها وعنوانها، ورقم الرخصة وغيرها من البيانات الأساسية على البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب .

- بيانات تتعلق بسنة التحاسب :-هي البيانات والمعلومات المقدمة من قبل المكلف شهرياً المتمثلة في ملء جداول وبنود إقرار ضريبة القيمة المضافة وفق النموذج المعد لذلك، مع ارفاق فواتير المشتريات والمبيعات ومردوداتهم "اشعارات الخصم والإضافة" وفق النموذج المعد لذلك .

- بيانات تتعلق بآخر سنة تحاسب :-هي بيانات تتعلق بنتائج المراجعة والفحص ،حيث يذكر فيها الفاحص البنود التي تم تعديلها إما بالخصم أو بالإضافة من قبل الفاحص مع ذكر أسباب تعديلها ، ومبلغ الرصيد الدائن المعتمد، والإشارة إلى إجمالي قيمة المبيعات المعتمدة للسلع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة في حالة أنه لم يتم محاسبة الممول عن الضريبة؛ حيث أن النظام سوف يقوم باحتساب الضريبة المستحقة مباشرةً بعد خصم ضريبة المدخلات ، وملاحظات المراجعين والإدارة الضريبية الواجب أخذها بالاعتبار عند محاسبة الممول في العام القادم ،وتحديد نوع نموذج الإخطار الضريبي وتاريخه والضريبة المربوطة ،وفى حالة موافقة الممول يذكر البيانات المتعلقة بسداد الممول

للضريبة المربوطة رقم السند /تاريخه /الغرامات، أما في حالة عدم موافقة الممول فيذكر قرار لجنة التسوية إلى آخر إجراء ، وفى الأخير يذكر خلاصة لمحاضر الأعمال "المناقشة ،والمعاينة الميدانية".

* مرحلة معالجة البيانات المدخلة للنظام الإلكتروني:- تعنى هذه المرحلة بعملية تجميع البيانات المدخلة في المرحلة السابقة وحفظها؛ إلى جانب عملها الأساسي المتمثل في اختبار المصداقية لتلك البيانات، من خلال معالجة وتفاعل تلك البيانات وفقاً للتشريعات الضريبية والمعايير المحاسبية المصرية والتعليمات الصادرة من الإدارة الضريبية لتقييم المخاطر وتم برمجة النظام عليها مسبقاً؛

حيث يقوم برنامجIBM بالمهام اللازمة من أهمها: - التأكد من صحة إجمالي مبالغ الإقرارات الشهرية المقدمة من الممول مع ما تم تقديمه في إقراره السنوي وذلك على النحو الآتي : مطابقة إجمالي المشتريات المحلية والمستوردة للسلع المعفاة والغير المعفاة من ضريبة القيمة المضافة ومطابقة إجمالي المبيعات للسلع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة والغير الخاضعة لتلك الضريبة

- اختبار تسلسل الفواتير واكتشاف الفواتير غير المدرجة.
- مطابقة بنود فواتير المبيعات والمشتريات وأذون الإفراج الجمركي مع قاعدة البيانات المتاحة في المصلحة من حيث الاسم رقم السجل الضريبي والعنوان وغيره.
- اكتشاف الفواتير غير مكتملة البيانات.
- التأكد من صحة كل السلع والخدمات الخاضعة لفئة الضريبة المقررة لها.
- ومطابقة ما جاء في البيانات المجمعة من المصادر الأخرى مع ما قدمه الممول من بيانات ومعلومات.
- والقيام بعمليات المعالجة الحسابية (جمع وطرح وقسمة وضرب)، والقيام بعملية التحليل والربط للبنود التي تتأثر مع بعضها البعض.

* مرحلة مخرجات النظام الإلكتروني:- هي مخرجات للمعلومات المطلوبة لنتائج اختبار المصداقية وتقييم المخاطر والتي تم برمجة النظام عليها مسبقا أهمها:-

- تقرير أولى أو مؤشر لفحص عينة وفق لتقييم المخاطر.
- تحديد أولى لوعاء الضريبي وفقاً للبيانات المدخلة في سنة التحاسب.
- تقرير يفيد مطابقة البيانات المدخلة مع ما قدمه الممول من إقرارات شهرية وسنوية أو عدمه.
- تقرير يفيد بطلب الفاحص المزيد من المستندات المؤيدة أو أكثر دقة وكفاية.
- تقرير يفيد الثبات في طريقة تسعير المخزون.
- تقرير يفيد بالتعاملات البينية من مشتريات ومبيعات بين المسجلين مع بعضهم البعض.
- تقرير فحص الملفات قريبة التقادم أو المحالة للجان.

* مرحلة التغذية العكسية : هي عملية إدخال وتوثيق كافة البيانات والمعلومات التي شملتها نتائج الفحص عن سنة التحاسب ،من قبل الفاحص أو مدخل البيانات في إدارة الحاسب الآلي في مصلحة الضرائب، التي تكون أساساً أو قاعدة بيانات يعتمد الفاحص عليها عند محاسبة الممول في العام القادم ، كونها تلخص نتائج محاسبة المكلف بتقرير يوضح : نوع نموذج الإخطار وتاريخه(قبول القرار، ربط تقديري، تعديل الاقرار)، والفروق الضريبة إن وجدت ، موافقة الممول وسداده الضريبة المستحقة (رقم السند، المبلغ ، تاريخه) أو في حالة عدم موافقة الممول وإحالته للجان المختصة ، والملاحظات الواجب أخذها في الاعتبار عند المحاسبة في العام القادم ، أو وجود رصيد دائن مرحل . وستكون هذه البيانات ضمن البيانات والمعلومات آخر إجراء محاسبي.

برنامج الإلكتروني IDEA لفحص نظم المحاسبية الإلكترونية للممول :-

وفقاً ما ذكره(Laureano&Pedrosa, 2016) عن ما تتضمنه تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب من تطبيقات المرتبطة بالتحليل البيانات واستخراجها مثل (IDEA&ACL)؛ ويعتبر برنامج IDEAالتابع لشركة CASE WAERهو أحد وأبرز برامج تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب والتي يتم استخدمها بشكل واسع من قبل المدققين ، وكذلك تقوم أغلب الإدارات الضريبية حول العالم باستخدامه في عمليات الفحص والتدقيق. وفيما يلي أهم مهام التي يقوم بها تلك البرنامج:-

حيث يقوم الفاحص الضريبي بزيارة مقر منشأة الممول لتحقق من المستندات والدفاتر المحاسبية وفحص نظم الرقابة الداخلية لها على أرض الواقع، وفق ما نصت عليه مادتا (٤١)،(٤٢) من قانون٢٠٦ الإجراءات الضريبة الموحدة لسنة٢٠٢٠.

- فيقوم الفاحص بعمل محضر مناقشة مع المسئول عن الأنظمة المالية بالمنشأة محل الفحص ،وذلك للتحقق من مدى مطابقة نظم معلومات المحاسبية الإلكترونية للمنشأة للمعايير والضوابط القانونية .

- ثم الانتقال بعد ذلك إلى رفع أو سحب كافة البيانات الموجودة في برنامج المحاسبي إلى برنامج IDEA ولذلك بواسطة مسئول الحاسب الآلي المختص بالمنشأة محل الفحص ،فيتم السحب من خلال وسائط التخزين أو من خلال الحاسب الآلي الخاص بالفاحص، لإجراء الاختبارات والتحليلات اللازمة، للتأكد من أن المنشأة تعتمد على أنظمة آلية متكاملة لا يمكن التلاعب أو إخفاء حسابات مؤثرة على احتساب الضريبة .
- حيث يقوم برنامجIDEA بعدة مهام أهمها :-
- التعرف تلقائياً على البيانات فيقوم بفهرسة البيانات وهى تساعد على سهولة تحليل البيانات و اكتشاف الفجوات، أي يتم من خلاله اختبار تسلسل الفواتير واكتشاف الفواتير غير المدرجة.
- مطابقة إجمالي الدخول والضرائب المستحقة للمرتبات والأجور.
- ومطابقة رصيد مخزون آخر المدة مع أول المدة والثبات في الاحتساب، وطريقة تسعير المخزون للسنة التالية.
- حذف المسحوبات الشخصية للممول من تكلفة البضاعة.
- مطابقة ملفات المبيعات مع ملفات المشتريات وملفات المخازن من خلال الربط بينهما من واقع الفواتير والكميات المنصرفة والواردة والمتبقية، وإعطاء نتائج بذلك.
- مطابقة أرقام بنود الميزانية العمومية مع بنود الميزانية للسنة السابقة وتحليلها ، ومطابقة صحة احتساب الضريبة وفقاً للقانون التحاسب الضريبي .
- مطابقة بنود الأصول الثابتة من خلال الإضافات والاستبعادات والإيضاحات المتممة لها، وصحة احتساب نسب الإهلاك وفقاً للقانون التحاسب الضريبي.
- مطابقة صحة ضريبة المرتبات والأجور مع كشوف أسماء العاملين وبيانتهم الوظيفية.
- صحة احتساب الخصم للمبالغ المسددة تحت حساب الضريبة واحتساب الغرامات.
- مطابقة صحة احتساب المصروفات الإدارية والعمومية، وفقاً للقانون التحاسب الضريبي.
- إجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية ،وتحديد التغيرات المهمة في بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل عبر استخدام التحليل المالي للنسب المالية ومعدلات الدوران وقياس الربحية مع التنبيه للملاحظات الواجب أخذها في الاعتبار في سنة التحاسب.
- والقيام بعمليات المعالجة الحسابية (جمع وطرح وقسمة وضرب)، والقيام بعملية التحليل والربط للبنود التي تتأثر مع بعضها البعض.

تفعيل آلية الطابع الضريبي الإلكتروني (البندرول) كأداة للفحص:

يعد افتتاح مجمع الوثائق الذكية المؤمنة إحدى الخطوات الهامة لدعم مشروع التحول الرقمي نحو الحد من عمليات الفساد المالي والتهرب الضريبي ،وأبرز منتجات هذا المجمع نظام "البندرول" أو الطابع الضريبي ،وهو عبارة عن طابع ورقى مصنوع من عدة طبقات وعليه علامة مائية مؤمنة ومميزة بكود ، يسجل عليه إلكترونياً معلومات عن المنتج والشركة المصنعة وقيمة الضريبة المسددة على المنتج حيث يتم لصقه على المنتج سواء تم تصنعيه محلياً أو تم استيراده من الخارج للدلالة على سداد الضريبة (عباس،٢٠٢١)
حيث يساعد هذا النظام على مكافحة التهرب الضريبي ؛من خلال آليات متطورة تتميز بالدقة والفاعلية ،لدعم جهود مصلحة الضرائب بالتعاون مع الجهات المعنية بواسطة تطبيق إجراءات رقابية موحدة لضمان حقوق ووجبات الخاضعين للضريبة وتعزيز التنافسية وتوفير أعلى مستويات الشفافية بالإجراءات التي تحكم تعاملاتهم مع مصلحة الضرائب (وزارة المالية ،٢٠٢١)
ولذلك يتم التحقق من هذا الطابع و المعلومات المسجلة عليه من خلال جهاز إلكتروني مخزن عليه جميع المعلومات عن كل طابع ملصق على كل منتج منفرداً والمخزنة بقاعدة بيانات مصلحة الضرائب والجمارك ، حيث المنوط بالمنتجات والسلع المحلية الفاحص الضريبي ، والمنوط بالمنتجات والسلع المستوردة من الخارج الفاحص الجمركي (Semlex Group,2015) .
وتتمثل أهم الأهداف الأساسية من استخدام الطابع الضريبي الإلكتروني كأداة للفحص والتحقق في ما يلى:-
- التأكد من سداد الضريبة المستحقة.
- تتبع وحصر حجم إنتاج الشركات .
- تحقيق الحصيلة الضريبة .
- حصر المجتمع الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للدولة.
- مكافحة التهرب الضريبي .

تفعيل آلية الفاتورة الإلكترونية كأداة للفحص اللحظي: تعد الفاتورة الإلكترونية خطوة مهمة ضمن خطة التطوير الشامل للمنظومة الضريبية في مصر ، والانتقال التدريجي من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني بما

يسمح بتيسير تعاملات الممولين مع الإدارة الضريبية ،وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة تسمح لمصلحة الضرائب بالتعرف لحظة بلحظة على جميع تعاملات البيع والشراء التي تتم في السوق ،بالإضافة إلى فحص أرقام التسجيل الضريبي والتأكد من صحة الرقم القومي والعنوان والاسم ، وهى معلومات إجبارية لزيادة الإحكام على الفواتير والحد من تقديم الفاتورة المجمعة، كما يتوافر بالمنظومة فواتير بيع للمستهلك إعمالا بقرار وزير المالية رقم ٦٢٣ لسنة ٢٠١٨ لإتاحة الرقم القومي لمن بلغت قيمة تعاملاته ٥٠ ألف جنيه فأكثر؛ وهو الأمر الذى سيؤدى إلى الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة (محمد،٢٠٢١). حيث تطرقت دراسة (Verd & Zambrano, 2019) لمفهوم منظومة الفاتورة الإلكترونية، فهي عبارة عن إنشاء نظام مركزي يُمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض ،وذلك من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير لحظياً بصيغة رقمية، والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها .

حيث نشرت (الإدارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية،٢٠٢٠) خصائص ومقومات منظومة الفاتورة الإلكترونية وتتمثل في :-

*وجود رقم تعريفي : فريد لكل فاتورة ويختلف عن رقم الفاتورة الداخلي للشركة.

*وجود شكل ومحتوى موحد: لكل فاتورة داخل المنظومة مع التأكيد أن شكل الفاتورة لن يتغير داخل الشركة، فتقوم واجهة برمجة التطبيقات بنقل بيانات الفاتورة دون شكل الفاتورة .

* تكويد السلع والخدمات :حيث يجب على الممولين المشتركين بهذه المنظومة بتكويد السلع والخدمات وفق أحدى النظامين (GS1)Global Stander 1 وهو نظام لتوحيد السلع والخدمات التابعة لكل شركة ،بحيث يكون الكود فريداً وغير متكرر على مستوى العالم، ويضمن تابعية السلعة أو الخدمة للشركة المصنعة. أو نظام GPCوهو نظام لتصنيف السلع والخدمات بحيث يتم تصنيف السلعة أو الخدمة المقدمة من الشركة تحت كود محدد يوصف هذا التصنيف ، وفى حالة عدم توافر نظام تكويدGS1 لدى الشركة يجب عليها عمل مواءمة بين أكوادها الداخلية والتصنيف العالمي للسلع (GPC) Global Product Classification.

* التوقيع الإلكتروني : تتطلب المنظومة وجود توقيع الإلكتروني سار وفعال لمُصدر الفاتورة ،حيث تتيح المنظومة تأمين كامل لبيانات الفواتير المتبادلة بين الشركات، ولكى تضمن إثبات الحجية القانونية لمستخدمي المنظومة طبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني.

* الاخطارات اللحظية: تسمح المنظومة بإرسال اخطارات لحظية لكل من البائع والمشترى المسجلين بالمنظومة، ومشاركتهم بيانات الفاتورة؛ وذلك من خلال الوسائل التي تتيحها المنظومة مثل البريد الإلكتروني للممول، وتطبيقات هاتف المحمول وغيرها.

*إمكانية تعديل الفواتير : تحفظ المنظومة لمستخدميها حق تعديل الفواتير بإصدار إشعارات خصم أو إضافة على الفاتورة الملغاة كلياً أو إصدار فاتورة أخرى؛ على أن يحدث هذا خلال الوقت المحدد قانوناً للإلغاء. أما في حالة وجود خطأ في فاتورة تم إصدارها سابقاً فيتم التعديل عليها بإصدار إشعارات الخصم أو إشعارات الإضافة المرتبطة بالفواتير السابقة .كما يمكن إصدار إشعارات مرتبطة بمجموعة من الفواتير بدلاً من فاتورة واحدة، مع مراعاة ألا يتخطى مجموع مبالغ تلك الإشعارات مبلغ الفاتورة السابق إصدارها ، كما تمكن المنظومة مستخدميها أيضاً من إصدار إشعار بمبلغ دائن بشرط ألا يتخطى مبلغ الفاتورة المرتبط بها.

* إمكانية إلغاء الفواتير الصادرة: تسمح المنظومة للبائع بإلغاء الفاتورة خلال مدة يحددها القانون ،وفى هذه الحالة يجب على البائع طلب إلغاء الفاتورة على المنظومة التي ترسل للمشترى إخطاراً بالإلغاء . وبعد وصول اخطار للمشترى بالإلغاء الفاتورة يمكنه الموافقة أو الرفض على إلغائها ، فإذا وافق على الإلغاء تُلغى الفاتورة، وتصبح الفاتورة على المنظومة ملغاة؛ وأما في حالة رفض المشترى إلغاءها فلا تُلغى الفاتورة وتعتبر الفاتورة مستنداً صحيحاً على المنظومة.

* حفظ بيانات الفاتورة وإمكانية استعراضها وطباعتها.

* إمكانية إصدارها باللغة العربية والإنجليزية.

والجدير بالذكر عرض التسلسل الزمنى لتفعيل منظومة الفاتورة الإلكترونية ، كما يلى:-

*في مارس عام ٢٠٢٠م أصدر وزير المالية قرار رقم ١٨٨ لسنة٢٠٢٠ م بإلزام المسجلين بإصدار فواتير ضريبية الإلكترونية، على أن تتضمن التوقيع الإلكتروني ،و تكويد السلع والخدمات ،وتحدد الضوابط والشروط الفنية الواجب الالتزام بها ومراحل تفعيل المنظومة .

* وفى ٣٠يونيو ٢٠٢٠م تم اختيار بعض الشركات لتفعيل التشغيل التجريبي للمنظومة ،وحققت التجربة النجاح .

* أصدر رئيس مصلحة الضرائب قرار رقم ٣٨٦لسنة ٢٠٢٠م بانطلاق تطبيق المرحلة الأولى من تفعيل المنظومة لعدد ١٣٤ شركة من الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين اعتبارا من ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠م.

* أصدر رئيس مصلحة الضرائب قرار رقم ٥٨١لسنة ٢٠٢٠م بانطلاق تطبيق المرحلة الثانية من تفعيل المنظومة لعدد ٣٤٧ شركة من الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين اعتبارا من ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠م .
* أصدر رئيس مصلحة الضرائب قرار رقم ٨٥لسنة ٢٠٢١م بانطلاق تطبيق المرحلة الثالثة من تفعيل المنظومة لكافة الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين اعتبارا من ١٥ مايو ٢٠٢١م وذلك بإجمالي ٢٥٦٠ شركة.
* أصدر رئيس مصلحة الضرائب قرار رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢١ م بإلزام كافة الشركات المسجلة بمركزي متوسطي الممولين وكبار المهن الحرة بإصدار الفاتورة الإلكترونية اعتباراً من ١٥ سبتمبر ٢٠٢١م.للوصول إلى إلزام الشركات التي تحقق ٨٥٪ من إجمالي الحصيلة، وذلك بواقع ٤٢٣٩ شركة.
* أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ١٦٠٢لسنة ٢٠٢١م إلزام كافة الشركات المُصدرة خارج مصر، و الجهات الحكومية وشركات قطاع العام بإصدار الفاتورة الإلكترونية اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠٢١م .
* أصدر رئيس مصلحة الضرائب قرار رقم ٤٣٣لسنة٢٠٢١م بإلزام المجموعة الأولى لعدد ٣٧٣٧من الشركات المسجلة بمأمورتي شركات المساهمة والاستثمار بإصدار الفاتورة الإلكترونية اعتباراً من ١٥ ديسمبر ٢٠٢١م.
* أصدر رئيس مصلحة الضرائب قرار رقم٦١٩ لسنة ٢٠٢١م بإلزام باقي الشركات المسجلة بمأمورتي شركات المساهمة والاستثمار بإصدار الفاتورة الإلكترونية اعتباراً من ١٥ فبراير٢٠٢٢م البالغ عددها ٣١٢٦٣ شركة.
* أصدر وزير المالية قرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٢١م بشأن تعديل اللائحة التنفيذية من قانون الضريبة على القيمة المضافة والذى نص على :
"اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٢م لا يعتد في خصم أو رد الضريبة بالفواتير الورقية ويستثنى من ذلك" الفواتير الورقية السابق صدورها من الشركات أو المنشآت التي لم يصدر قرار بعد من مصلحة الضرائب بإلزامها بإصدار الفواتير الإلكترونية.
* أما عن الشركات المستهدفة بالانضمام للمنظومة الفاتورة الإلكترونية قبل نهاية عام ٢٠٢٢ م.(وزارة المالية ،٢٠٢١)

- ☒ ١٥ مارس ٢٠٢٢م بدء إلزام جميع الممولين في كافة المأموريات الجغرافية ضمن حجم أعمال أكبر من ١٠٠ مليون جنيه بإجمالي ٣٥٣٠ شركة.
- ☒ ١٥ مايو عام ٢٠٢٢م بدء إلزام جميع الممولين في كافة المأموريات الجغرافية ضمن حجم أعمال أكبر من ٥٠ مليون جنيه وحتى ١٠٠ مليون جنيه بإجمالي ٢٤٩٧ شركة.
- ☒ ١٥ يونيو عام ٢٠٢٢م بدء إلزام جميع الممولين في كافة المأموريات الجغرافية ضمن حجم أعمال أقل من ٥٠ مليون جنيه بإجمالي ٧٤٧٧٨٠ شركة.

* فأما عن المأموريات والمناطق المستهدفة بتفعيل منظومة الفاتورة الإلكترونية بها قبل نهاية عام ٢٠٢٢ م (وزارة المالية ،٢٠٢١) فهي كما يلى:-

- ☒ ١٥ أبريل عام ٢٠٢٢ م بدء تشغيل مسجلي مأموريات ومناطق غرب الدلتا والإسكندرية ومطروح
- ☒ ١٥ أغسطس عام ٢٠٢٢ م بدء التشغيل مسجلي مأموريات ومناطق شرق الدلتا ومدن القناة وسيناء.
- ☒ ١٥ ديسمبر عام ٢٠٢٢ م بدء التشغيل مسجلي مأموريات ومناطق مصر العليا والبحر الأحمر.

كما أتاحت مصلحة الضرائب للشركات أو المنشآت التي لم يشملها قرار الإلزام التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية حال رغبتها في ذلك.

تفعيل منظومة الإيصال الإلكتروني كأداة للفحص اللحظي:- حيث تعد منظومة الإيصال الإلكتروني امتداداً لمنظومة الفاتورة الإلكترونية ويمثلان نظاماً متكاملاً، وكلاهما يستهدفان جميع الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة البالغ عددهم ٦٥٠ألف شركة؛ إذ تستهدف الفاتورة الإلكترونية التعاملات بين المؤسسات، أما الإيصال الإلكتروني فهو خاص بتعاملات بين المؤسسات والمستهلك النهائي، ولذلك تركز منظومة الإيصال الإلكتروني على عدة أهداف أهمها:-

- تساهم منظومة الإيصال الإلكتروني في التكامل والربط الإلكتروني مع أجهزة البيع لدى التجار ومقدمي خدمات point of sale (Pos) عبر تركيب أجهزة مراقبة حركة المبيعات .
- تمكن مصلحة الضرائب من فحص إيصالات البيع إلكترونياً، مع إمكانية الفحص من على بعد ، وتسهيل عملية إعداد وتقديم الإقرارات الضريبية ، حيث لا يكون هناك حاجة إلى تقديم بيانات إيصالات البيع في ظل حفظها بقاعدة بيانات مركزية بمصلحة الضرائب، بما يمنحها الحجية القانونية .
- تسهيل إجراءات الفحص في أقل زمن ممكن ,وإنهاء زيارات الاستيفاء المتكررة.

- توافق منظومة الإيصال الإلكتروني مع معظم نقاط البيع لدى تجار الجملة والتجزئة الذين يبيعون للمستهلك، وإن عملية الانضمام للمنظومة بسيطة وغير مكلفة.
- إن منظومة الإيصال الإلكتروني لا تمس خصوصية المواطن (المستهلك) ، ولا تستهدف معرفة مستوى استهلاكه ، وإنما تعد آلية ذكية لضمان وصول ما يدفعه المستهلك من ضرائب على السلع والخدمات إلى خزانة الدولة لحظياً.
- كما تستهدف تلك المنظومة الاقتصاد غير الرسمي وتعمل على دمجه تحت المظلة الرسمية للدولة من أجل إرساء دعائم العدالة الضريبية بين الممولين واسترداد حقوق الدولة ، وحماية المواطنين (المستهلكين) بضمان حقهم في الحصول على خدمة أو سلعة جيدة ومرضية، مع تسهيل رد البضاعة غير المطابقة للمواصفات.

*أما عن مرحلة تنفيذ وتطبيق منظومة الإيصال الإلكتروني :- فهي تحت مرحلة الإعداد والتجهيز و جارى استكمال إجراءات المنظومة خلال العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م حيث تم الانتهاء من شكل ومكونات الإيصال الإلكتروني ،وتم توجيه دعوة لعدد من الشركات وذلك لإرسال العروض الفنية للحكومة المصرية للعمل على المفاضلة بين تلك الشركات ، وجار إصدار أمر الأسناد والتعاقد مع إحدى تلك الشركات ، وجار التعاقد على منظومة التحفيز الخاصة بالمواطنين في ضوء الموافقة النهائية لمجلس الوزراء المصري.

٣- واقع الفحص الضريبي في مصر.

ومن خلال استقراء القوانين الضريبية فتبين للباحث أن تنفيذ عملية الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية المصرية من خلال أسلوبين هما:

- أسلوب الربط التقديري: وفقاً لأسس التقدير من واقع البيانات والمعلومات المتاحة ومؤشرات الأعمال في حال:-

- عدم تقديم المكلفين أو الممولين لإقراراتهم الضريبية في الموعد القانوني، أو تقديم إقراراتهم غير مؤيدة بالمستندات اللازمة وفق مادة(٤٤) من قانون إجراءات الضريبة الموحدة رقم٢٠٦لسنة٢٠٢٠م.

- الممولون الذين لا يمسكون دفاتر وحسابات منتظمة .

- يجوز لرئيس مصلحة الضرائب (بعد موافقة الوزير) ربط الضريبة قبل حلول ميعاد استحقاقها إذا توافر لديه دليل بأن الممول يخطط للتهرب الضريبي.

وفى جميع الحلات السابقة يجب اخطار الممول بكتاب موصى عليه بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها على نموذج الحدد لذلك.

- أسلوب الفحص بالعينة: يعنى أخذ عينة من الإقرارات المقدمة من المكلفين أو الممولين خلال الموعد القانوني والملتزمين بإمساك دفاتر وحسابات منتظمة وفق مادة(٣٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبة الموحدة ،ووفق لقاعدة الربط الذاتي الذى يقوم على أساس تقييم المخاطر ويقصد بالربط الذاتي بأنه قيام المكلف أو الممول بنفسه أو ما ينوبه قانونياً تحديد وعاء الضريبة ومن ثَم الضريبة المستحقة ؛وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل ، ويلتزم الممول أو المكلف بسداد مبلغ الضريبة المستحق من واقع الإقرار في ذات يوم تقديمه، دون الحاجة إلى مطالبة من المصلحة ،ويكون الممول أو المكلف مسؤولاً عن صحة إقراره أو عدمه(ياسين ،٢٠١٦).
- وعلى أساس تقييم المخاطر يتم اختيار الممولين الذين سيشملهم برنامج الفحص وفقاً للمعايير المحددة من وزير المالية أو ما ينوبه بناء على عرض من رئيس المصلحة وما يصدره من تعليمات وأسس ومؤشرات. (عبد العال،٢٠١٩؛مصلحة الضرائب المصرية،٢٠٢١) أهمها :-
  - مؤشرات وجود مخاطر على الحصيلة الضريبية : تعد من العوامل والمؤشرات عن وجود مخاطر على الحصيلة الضريبية من أهمها الآتي:

- وجود نقص في بيانات ومرفقات الإقرار.
- أو لجوء الممول أو المكلف إلى تصحيح أو تعديل بياناته المحاسبية وتقديم إقراره على نحو متكرر.
- أو حالات المنشآت الجديدة التي يتطلب الأمر إلى تكوين قاعدة بيانات عنها بصورة كاملة .
- أو قرب الحالات من التقادم أو كثرة المنازعات والمحالة للجان الداخلية والطعن .
- أو حالات الممولين أو المكلفين الذين يتخلفون عن تقديم الإقرار أو تسديد المستحقة في الموعد القانوني.
- أو عدم اخطار مصلحة الضرائب بإضافة نشاط جديد أو تغييره أو إيقافه، أو التأخر المبالغ فيه لإخطار المصلحة بشأنه.

- أو الممولين والمكلفين الذين يتخلفون عن موافاة الإدارة الضريبية بما تطلبه من المستندات المؤيدة لإقراراتهم.
- وجود بلاغات مقدمة للإدارة الضريبة يلزم التحري والتقصي عنها.
- ملفات الأجور والمرتبات وما في حكمها التي لا يسرى عليها نظام الفحص بالعينة.
- ملف السيارات.
- الإقرارات غير المؤيدة بحسابات غير منتظمة .

- مؤشرات وجود مخاطر على قيمة الضريبة المستحقة: تعمل الإدارة الضريبية استناداً إلى مؤشرات تشكل مخاطر على صحة احتساب الضريبة بإخضاع الحالة لإجراء وبرامج الفحص الجزئي أو الشامل من أهمها الآتي:

- وجود نقص في البيانات أو الإيضاحات أو المستندات أو عدم كفايتها أو عدم التزام بأي شرط من الشروط القانونية الشكلية والموضوعية للإقرار الضريبي المبين في القانون واللائحة التنفيذية.
- أو جود مآخذ تتصل بمبالغ وكيفية المعالجة الحسابية والمحاسبية أي من البنود أو المعاملات المدرجة في القوائم المالية.
- أو وجود مآخذ تتصل بكيفية أدراج ومعالجة أي من البنود والمبالغ المبوبة بالإقرار.
- أو وجود تحفظات جوهرية ذات صلة بتحديد الوعاء الضريبي من قبل المحاسب القانوني.
- أو وجود تحفظات في مضمون ومحتوى المستندات.
- أو وجود مؤشرات مخاطر مستخلصة من تحليل القوائم المالية ومجمل ومفردات البنود والمعاملات.

الدراسة التطبيقية

في إطار استراتيجية التحول الرقمي: وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م ، اعتمد الباحث في إجراء الدراسة التطبيقية على منهجين كما يلى :

<u>بالنسبة للمنهجية الأولى فهي الإطار التطبيقي:</u> المتمثل في متطلبات الفحص الضريبي الشامل المقترحة بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية الحالية لتبسيط وتسهيل إجراءات التحاسب الضريبي ، وذلك في ضوء آليات التحول الرقمي التي نفذتها مصلحة الضرائب المصرية ؛وعرض تلك المتطلبات في قوائم الاستقصاء لتكون أحد محاور الدراسة الميدانية لأخذ آراء عينتي الدراسة لمعرفة مدى قبولها أو عدمه ؛ حيث تتمثل تلك المتطلبات في الآتي:-

١- المتطلبات الأساسية للفحص المكتبي:-

* تفعيل منظومتي الإيصال والفاتورة الإلكترونية بشكل متكامل على كل الممولين (أشخاص طبيعية واعتبارية)بمختلف أنواع معاملتهم التجارية سواء تعامل بين مؤسسات الأعمال مع بعضهم ، أوبين مؤسسات الأعمال والمستهلك النهائي ،وبغض النظر عن حجم الأعمال .

* تفعيل وربط عداد السيارات النقل الجماعي والخاص: حاملة ترخيص أجرة ونقل بمنظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، مع تحديد نسبة إعفاء خاصة للاستخدام الشخصي.

* إلزام المشاريع متناهية الصغر بالعمل بماكينات الدفع الإلكتروني، واعتبارها نظام محاسبي معتمد من المصلحة (ايرادات ومصروفات)، وربطها بمنظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
* تفعيل الملء التلقائي لإقرارات القيمة المضافة، وحساب ضريبة القيمة المضافة، و ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بشكل أوتوماتيكي مع اخطار المسجل أو الممول بالسداد .
* إلزام الممولين (اصحاب المشروعات فما فوق متناهية الصغر) بتقديم القوائم المالية إلكترونياً للمصلحة سنوياً وذلك وفق نموذج موحد ومعد وفق للمعايير المحاسبية المصرية (قائمة الدخل التفصيلية، قائمة الدخل الإجمالية، الميزانية العمومية) .
* إلزام الممولين بتقديم بيان شهري إلكتروني للمصلحة بيان بأسماء العامين والمسمى الوظيفي وحساب تفصيلي بأجور ومرتبات العاملين ، ولذلك وفق نموذج موحد، ولذلك لحساب وتسوية الضريبة المستحقة وفق القانون التحاسب الضريبي واخطار الممول بسداد الضريبة بشكل لحظي
* ربط قاعدة البيانات الإدارات الحكومية والبنوك مع قاعدة البيانات مصلحة الضرائب وذلك استدعاء ما بها من مستندات اللازمة لكفاية أدلة الإثبات.

٢- المتطلبات الأساسية في حالات المعاينة :-

* يقوم الفاحص بعمل معاينة ميدانية لمنشأة الممول في حالة، إضافة أو إلغاء نشاط بمنشأة الممول بناء على ما تم استدعاؤه من أدلة أثبات من قواعد البيانات، وغير ذلك من معلومات أو بلاغات وخلافه، أو بناءً على اخطار الممول بذلك.

*فاحص ضريبي ذو كفاءة بالتعامل مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لأنشطة الممول ، لفحصها ميدانياً باستخدام برنامج الإلكترونيIDEA، للتأكد من صحة وسلامة تلك النظم.

أما عن المنهجية الثانية فهي الدراسة التطبيقية الكمية: - المتمثلة في مجموعة من البيانات الكمية الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية ؛ووزارة المالية ، ومصلحة الضرائب المصرية ؛ ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حيث قسم الباحث تلك البيانات إلى المستهدف من الرقمنة الشاملة للمنظومة الضريبية ،وما تم تحقيقه من رقمنة منظومة الضرائب المصرية منذ عام ٢٠١٨م حتى نهاية مارس ٢٠٢٢م في ضوء متغيرات الدراسة، لدعم أهم نتائج الدراسة الميدانية .

الجدول رقم(٦):المقارنة بين المستهدف من الرقمنة الشاملة للمنظومة الضريبية ،وما تم تحقيقه من رقمنة المنظومة الضرائب المصرية منذ عام ٢٠١٨م حتى مارس ٢٠٢٢م.

المتغيرات	المستهدف من الرقمنة الشاملة للمنظومة الضريبية المصرية	ما تم تحقيقه من الرقمنة المنظومة الضرائب المصرية منذ عام ٢٠١٨ حتى مارس ٢٠٢٢	نسبة التغير	المصدر
(أ) عدد الممولين المسجلين على بيئة التشغيل الفعلية لمنظومة إقرارات ضريبة الدخل الإلكترونية	١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪	قرار وزير المالية رقم ٧٤٤لسنة ٢٠١٨، ورقم ٦٩٥لسنة ٢٠١٨ ، ورقم ٣٥٨لسنة ٢٠١٩ ، وقرار رقم ٢٩٦ لسنة٢٠٢٠ بشأن إلزام جميع الاشخاص الطبيعية والاعتبارية بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً؛ وزير المالية، لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب (٢٠٢٢)
(ب) عدد المسجلين على بيئة التشغيل الفعلية لمنظومة إقرارات ضريبة القيمة المضافة الإلكترونية.	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	١٠٠٪	
(ت) عدد المسجلين في ضريبة القيمة المضافة المُفعل لإقراراتهم المليء التلقائي	٦٥٠٠٠٠	٠	٠٪	احدى توصيات دراسة شحاته(٢٠٢٠)؛ وزير المالية، لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب (٢٠٢٢)
(ث) عدد الممولين المسجلين على بيئة التشغيل الفعلية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية	٧٩٣٠٤٦	٢٢٢٤٦	٢,٨٪	وفق آخر إحصائيات الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية منذ تفعيل المنظومة بقرار ١٨٨لسنة ٢٠٢٠لوزير المالية حتى ٨ مايو ٢٠٢٢.
(ج) عدد الممولين المسجلين على بيئة التشغيل الفعلية لمنظومة الإيصال الإلكتروني	١٣٢٠٦٩٥٤	٠	٠٪	تحت التجهيز والتجربة حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢،مصلحة الضرائب المصرية (٢٠٢٢)
(ح) حدود المبالغ القصوى لسداد الضريبة المستحقة إلكترونياً المطبقة على كافة الممولين	∞	∞	١٠٠٪	قرار وزير المالية رقم ٧٦٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية إلكترونياً دون حد أقصى.
(خ) عدد القواعد البيانات الحكومية بواقع ١٣ جهة حكومية / ٥٥٠ خدمة المتاحين للربط الشبكي مع قاعدة بيانات مصلحة الضرائب المصرية، لاستدعاه ما يلزم من أدالة إثبات.	٥٥٠	١٢٥	٢٢,٧ %	منصة مصر الرقمية(٢٠٢١)؛ تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٢)

(د) عدد قواعد البيانات البنكية والبريدية بواقع ٣٨ بنك وبريد رئيسي/ ٨١٥٣ بنك وبريد فرعى المرتبطة شبكياً مع قاعدة بيانات مصلحة الضرائب المصرية، لاستدعاه ما يلزم من أدالة إثبات.	**٨١٥٣**	**٠**	**٠**	**برتوكول التعاون بين مصلحة الضرائب المصرية واتحاد بنوك مصر ، بقرار رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٢١ لرئيس مصلحة الضرائب المصرية.**
(ذ) الفاحصين الضريبين المؤهلين بالتعامل مع نظم الفحص الشامل (منظومتي الإيصال والفاتورة الإلكترونية) العاملين في :	**جميع المراكز الضريبية و مأموريات الضرائب الجمهورية بواقع ٢٣٨مأمورية**	**- مراكز كبار ومتوسطي الممولين والمهن الحرة بالقاهرة. - مأمورتي شركات المساهمة والاستثمار بالقاهرة والاسكندرية.**		**وزارة المالية(٢٠٢١)؛ وقرار رقم٦١٩ بالزام باقي الشركات المسجلة بمأمورتي شركات المساهمة والاستثمار بإصدار الفاتورة الإلكترونية اعتباراً من ١٥ فبراير٢٠٢٢ ؛ وبعد الاطلاع الباحث على قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٠٨ لسنة٢٠٢٢م بشأن انضمام كافة الشركات المسجلة بمناطق(القاهرة والجيزة والقليوبية) ابتداءً من ١٥ يونيو ٢٠٢٢م.**

ويتضح من الجدول رقم(٦) ما يلى:-

- وفق تصريحات اجتماع وزير المالية أثناء مناقشته للحساب الختامي لموازنة العامة للدولة مع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، المنعقد بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٢، تم تفعيل منظومة الإقرارات الإلكترونية على كافة الممولين بواقع ١٤ مليون ممول طبيعي واعتباري لضريبة دخل ، و ٦٥٠ ألف مسجل بضريبة القيمة المضافة ؛ مع سدادهم الضريبة المستحقة إلكترونياً بدون حد أقصى، مما يدل ذلك على وصول مصلحة الضرائب المصرية إلى المستهدف من الرقمنة الشاملة بإلزام كافة الممولين بتقديم إقرارات ضريبة الدخل والقيمة المضافة إلكترونياً، وسداد الضريبة المستحقة إلكترونياً أياً كان قيمتها.
- بينما وصل إجمالي عدد الشركات المتاح لهم بشكل تدريجي رفع الفواتير على المنظومة في مدة أقصاها ٧ أيام من تاريخ اصدارها، (وليس لحظياً) على بيئة التشغيل الفعلية إلى ٢٢٢٤٦ شركة ، وذلك من أصل مستهدف ٧٩٣ ألف و٤٦ ممول.

في حين ما زلات منظومة الإيصال الإلكتروني تحت التجهيز والتجربة ،والمستهدف تفعيلها بشكل تدريجي على ١٣ مليون و٢٠٦ ألف و٩٥٤ ممول.

- كما تم توافر ١٢٥ قاعدة بيانات حكومية على منصة مصر الرقمية ، حيث متاحين للربط الشبكي مع مصلحة الضرائب المصرية ، من أصل مستهدف ٥٥٠ قاعدة بيانات ، وذلك بهدف تبادل البيانات والمعلومات اللازمة بين الجهات الحكومية و مصلحة الضرائب المصرية .
- في حين لم يوجد ربط بين قواعد بيانات البنوك المصرية مع قاعدة بيانات مصلحة الضرائب المصرية بهدف استدعاء ما يلزم من بيانات وأرصدة عن الممولين ،لكفاية أدلة الإثبات والتحقق من الاقرارات الضريبية المقدمة .

مما تدل هذه الإحصائيات على وجود قصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية في كل من:-

- قواعد بيانات الممولين الحالية وعدم تكاملها، بسبب عدم تفعيل منظومتي الإيصال والفاتورة الإلكترونية على كافة الممولين ، ولا يوجد ربط شبكي متكامل وشامل بين قواعد بيانات كافة الإدارات الحكومية والبنكية، مع قاعدة البيانات مصلحة الضرائب المصرية لاستدعاء ما يلزم من أدلة إثبات.
- عدم تفعيل الملء التلقائي لإقرارات ضريبة القيمة المضافة ،بسبب عدم توافر بيانات ومعاملات متكاملة ومترابطة بين الممولين مع بعضهم البعض.
- ما زالت الاغلبية العظمى من الفاحصين الضريبين يتعاملون بنظم الفحص الورقية المعتمدة على نظام الفحص بالعينة .

لذا تتفق هذه الإحصائيات مع نتيجة الدراسة الميدانية وهى لا يوجد فروق إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

الدراسة الميدانية

١- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعتين أكثر ارتباطاً بموضوع البحث هما: الفاحصون لضريبة القيمة المضافة، والفاحصون لضريبة الدخل العاملين بالمصلحة الضرائب المصرية.

٢- **عينة الدراسة :** نظراً لحداثة تحول منظومة الضرائب المصرية من منظومة ورقية إلى منظومة رقمية وبشكل تدريجي ،أقتصر الباحث بتوزيع قوائم الاستقصاء على الفاحصين ضريبة القيمة المضافة والفاحصين لضريبة الدخل العاملين بمركزي: كبار ومتوسطي الممولين ومركز كبار المهن الحرة التابعين لمصلحة الضرائب المصرية؛ لما لهم من الأسبقية الأولى في تطبيق وتفعيل منظومة الضرائب الرقمية ، وحرصاً من الباحث على دقة نتائج الاستقصاء ؛وتم جمع ٢١٧ قائمة استقصاء صحيحة الإجابات ،من أصل ٢٧٥ قائمة موزعة.

٣- **تقييم الثقة / الثبات:** تم تطبيق أسلوب معامل الارتباط ألفا كرو نباخ ،وذلك للتحقق من درجة الاتساق الداخلي على المستوى الإجمالي لمحاور الدراسة (أربعة محاور بواقع ٢٨ عبارة)، وقبل إجراء هذا التحليل ،فقد تقرر استبعاد أي متغير يحصل على معامل ارتباط إجمالي أقل من٠,٦ بينه وبين باقي المتغيرات في المقياس نفسه وذلك عند درجة ثقة مقدرها ٩٥٪ كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (٧): نتائج اختبار معامل الارتباط ألفا كرو نباخ.

محاور البحث	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha	الصدق (الجذر التربيعي)
لا تمثل عبارات المحور الأول أوجه قصور في المعايير القانونية المنظمة للرقابة الداخلية على الحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين ،وفق مذكرة قرار ٥٤٢لسنة ٢٠١٨ لوزير المالية ولم تعق الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي.	٦	٠,٨١٨	٠,٩٠٤
تمثل عبارات المحور الثاني ما تحققَ من تكامل وترابط لقاعدة البيانات الممولين الحالية بحصر جميع تعاملاتهم وذلك بهدف الحد من انتشار من التهرب الضريبي.	٧	٠,٩٣٢	٠,٩٦٥
لا تمثل عبارات العبارات المحور الثالث أوجه قصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين ولم تؤد إلى اكتشاف "المزيد" من حالات التهرب الضريبي.	٦	٠,٧١٥	٠,٨٤٥
المتطلبات المقترحة لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.	٩	٠,٩١٠	٠,٩٥٣
إجمالي محاور البحث	٢٨	٠,٧٠٢	٠,٨٣٧

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن نتائج تحليل الاعتمادية لمعامل ألفا كرو نباخ للمتغيرات ككل تمثل ٠,٧٠٢ وهو مؤشر لدرجة مرتفعة من الاعتمادية . ويعكس معامل ألفا كرو نباخ الذى تم التوصل إليه لدرجة عالية من الثقة /الثبات في المقاييس المستخدمة في البحوث الاجتماعية ويتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بين محتوياته، الأمر الذى انعكس أثره على صدق الذاتي حيث بلغ (٠,٨٣٧)

٤- نتائج اختبارات الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وأسلوب مان ويتني Man-Whitneyالمستخدمة في تحليل البيانات:-

الجدول رقم (٨):المقاييس الإحصائية الوصفية ونتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية لعينتي الدراسة بشأن عبارات المحور الأول بأنها لا تمثل أوجه قصور في المعايير القانونية المنظمة للرقابة الداخلية على الحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين ،وفق مذكرة قرار ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨ لوزير المالية ولم تعق الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي.

العبارات	فاحصون لضريبة القيمة المضافة			فاحصون لضريبة على الدخل			المستوى المعنوي	مان ويتني Z
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معمل التباين		
(a1) عدم توافر معيار رقابي تفصيلي ضابط لنظم التكاليف الإنتاج (تكلفة المنتج)للمشروعات الإنتاجية المختلفة زراعي، صناعي ،مقاولات باعتبار أن تكلفة المنتج من التكاليف واجبة الخصم ضريبياً	٢,١١	٠,٨٤٣١	٠,٧١١	٢,١٣	٠,٨١١٤	٠,٦٦٣	٠,٧٥٠	٠,٣١٨-
(a2) عدم توافر معيار رقابي تفصلي تفصيل ضابط لنظم الأجور والمرتبات العاملين في منشأة الممول بمختلف موقفهم الوظيفي (مؤقت ،دائم ،موسمي)	٢,١٣	٠,٨٩٥٢	٠,٨٠١	٢,١٥	٠,٨٣٣٣	٠,٦٥٩	٠,٦٥٠	٠,٤٥٤-
(a3)عدم توافر معيار رقابي تفصيلي ضابط لإدارة الخزينة(النقدي)	٣	٠,٨٠٧٩	٠,٦٥٣	٣	٠,٨٧٣٨	٠,٧٥٤	٠,٥٨٤	٠,٥٤٧-
(a4)عدم توافر معيار رقابي تفصيلي ضابط لنظم المحاسبية الإلكترونية للأنشطة الخدمية	٣,٤٤	٠,٩٥٦٩	٠,٩١٦	٣,٣٦	١,٠٢٥	١,٠٥١	٠,٥٦٧	٠,٥٧٣-
(a5)عدم توافر معيار رقابي ضمن معايير الرقابة على بيئة النظام والبرامج يوضح طرق ومنهجية مكافحة برامج الهاكر المستخدمة في تضليل البيانات وإخراجها كأنها صحيحة	٢,١٤	١,١٩٨٧	١,٤٣٧	١,٩٦	٠,٨٩٣٦	٠,٧٩٩	٠,٦٢٣	٠,٤٩٢-
(a6)عدم توافر معايير رقابية محاسبية مبسطة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في حال رغبتها في استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية تتوافق مع حجم أعمالها أو رأسمالها	٢,٠٨	١,٠٣٣٨	١,٠٦٩	٢,٠٩	١,٠١٣٩	١,٠٢٨	٠,٩٠٧	٠,١١٧-
المتوسط العام	٢,٤٩	٠,٩٥٥٩	٠,٩٣١	٢,٤٥	٠,٩٠٩٠	٠,٩٣١	٠,٦٨٠	٠,٤١٦-

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج الاتجاه العام لاستجابات عينتي الدراسة بالنسبة للمحور الأول ، حيث أظهرت آراء فاحصي ضريبة القيمة المضافة اتجاهاً عاماً نحو عدم الموافقة على المحور الأول ،وذلك بمتوسط حسابي قدره(٢,٤٩) ومعامل تباين قدره(٠,٩٣١) وانحراف معياري قدره(٠,٩٥٥٩) ،كما أظهرت آراء فاحصي الضريبة على الدخل اتجاها عاماً نحو عدم الموافقة على المحور الأول ،وذلك بمتوسط حسابي (٢,٤٩) ومعامل تباين قدره(٠,٩٣١) وانحراف معياري قدره(٠,٩٠٩٠) ؛ كما يتضح من الجدول رقم (٨)أن قيمة Z الإجمالية لمحور الفرض الفرعي (Ya) (-٠,٤١٦) ومستوى معنوية (sig) (٠,٦٨٠) بشأن لا تمثل عبارات هذا المحور أوجه قصور في المعايير القانونية المنظمة للرقابة الداخلية على الحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين ،وفق مذكرة قرار ٥٤٢لسنة ٢٠١٨ لوزير المالية. ولم تؤد إلى ممارسة عمليات التهرب الضريبي .وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ ، ومن ثم **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في المعايير القانونية المنظمة لحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين الحالية التي قد تعيق الحد من ممارسة عمليات التهرب الضريبي."**

الجدول رقم (٩):المقاييس الإحصائية الوصفية ونتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية لعينتي الدراسة بشأن عبارات المحور الثاني بأنها تمثل ما تحققَ من تكامل وترابط لقاعدة البيانات الممولين الحالية بحصر جميع تعاملاتهم وذلك بهدف الحد من انتشار من التهرب الضريبي

العبارات	فاحصون لضريبة القيمة المضافة			فاحصون لضريبة على الدخل			المستوى المعنوي	مان ويتني Z
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معمل التباين		
(b1) تفعيل منظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني بجميع مأموريات الضرائب المصرية على مستوى الجمهورية وعلى كافة الممولين	١,٥٠٠	٠,٦٦٥٨	٠,٤٤٣	١,٤٢	٠,٦٥٤٣	٠,٤٢٨	٠,٢٥٤	١,١٤٠-
(b2)يوجد ربط بين منظومة الفاتورة الإلكترونية بقواعد بيانات إدارات وموانئ الجمارك المختلفة (بحرى ،جوى ،برى) لحصر السلع جميع المستوردة والمصدرة	١,٧٩	٠,٦٤٣١	٠,٤١٤	١,٧٣	٠,٦٨٣٧	٠,٤٦٧	٠,٤٩٩	٠,٦٧٦-
(b3) يوجد ربط بين قاعدة البيانات الإلكترونية المركزية لإدارة مصلحة الضرائب بقواعد بيانات المصالح والإدارات الحكومية والمؤسسات المالية المختلفة، لاستدعاء ما يلزم من مستندات أدلة إثبات.	١,٨٥	٠,٦٨٢٢	٠,٤٦٥	١,٧٣	٠,٧٤٧٢	٠,٥٥٨	٠,١٤٤	١,٤٦٢-
(b4)توجد شكاوى من قِبل بعض الممولين بسبب مواجهتهم صعوبة في تعبئة الإقرارات الضريبية الإلكترونية وتحديد قيمة الضريبة المستحقة.	٣,٢٥	١,٠١٤٧	١,٠٣٠	٣,٣٣	١,٢٠٨٥	١,٤٦١	٠,٦٢١	٠,٤٩٥-
(b5)لا يحتاج محتوى الإقرارات الضريبية الإلكترونية إلى المزيد من التبسيط وسهولة الفهم لاستيعاب فهم كافة الممولين وخاصةِ صغار الممولين	٣,٢٩	١,٠١٣٨	١,٠٢٨	٣,٢٦	٠,٩٧٨٩	٠,٩٥٨	٠,٦٤١	٠,٤٦٦-
(b6) تتوافر برامج توعية للمستهلكين مناسبة لمختلف أعمارهم وثقافاتهم لكيفية التفرقة بين الإيصال الإلكتروني المعتمد من مصلحة الضرائب والغير المعتمد (المزيف)	٢,٤١	٠,٧٩١٢	٠,٦٢٦	٢,٣٣	٠,٨٠١٥	٠,٦٤٢	٠,٤٦٠	٠,٧٣٩-
(b7) تم توفيق أوضاع "كافة" المشروعات غير الرسمية المشروعة مثل التكاتك وغيرها وإخضاعهم للضريبة المقررة.	١,٨٠	٠,٦٩٥٨	٠,٤٨٤	١,٩١	٠,٦٠٥٠	٠,٣٦٦	٠,٠٨٨	١,٧٠٥-
المتوسط العام	٢,٢٧	٠,٧٨٦٦	٠,٦٤١	٢,٢٤	٠,٨١١٣	٠,٦٩٧	٠,٤٠٨	٠,٩٢٣-

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج الاتجاه العام لاستجابات عينتي الدراسة بالنسبة للمحور الثاني ، حيث أظهرت آراء الفاحصين لضريبة القيمة المضافة اتجاهاً عاماً نحو عدم الموافقة على المحور الثاني ،وذلك بمتوسط حسابي قدره(٢,٢٧) ومعامل تباين قدره(٠,٦٤١) وانحراف معياري قدره(٠,٧٨٦٦) ،كما أظهرت آراء الفاحصين للضريبة على الدخل اتجاها عاماً نحو عدم الموافقة على المحور الثاني ،وذلك بمتوسط حسابي (٢,٢٤) ومعامل تباين قدره(٠,٦٩٧) وانحراف معياري قدره(٠,٨١١٣)؛ كما يتضح من الجدول رقم (٩)أن قيمة Z الإجمالية لمحور الفرض الفرعي(Yb) (-٠,٩٢٣) ومستوى معنوية (sig) (٠,٤٠٨) بشأن ما تحققَ من تكامل وترابط لقاعدة البيانات الممولين الحالية بحصر جميع تعاملاتهم وذلك بهدف الحد من انتشار من التهرب الضريبي، وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ ، ومن ثم **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في قاعدة البيانات الممولين الحالية التي قد تعيق الحد من التهرب الضريبي".**

الجدول رقم (١٠):المقاييس الإحصائية الوصفية ونتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية لعينتي الدراسة بشأن عبارات المحور الثالث بأنها لا تمثل أوجه قصور في مهارات الحاسوبية للفاحصين ولم تؤد إلى اكتشاف "المزيد" من حالات التهرب الضريبي.

العبارات	فاحصون لضريبة القيمة المضافة			فاحصون لضريبة على الدخل			المستوى المعنوي	مان ويتني Z
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معمل التباين		
(c1) عدم توافر بشكل دوري دورات تدريبية في أنظمة تشغيل الحاسب و لغات البرمجة، و اجتيازها بنجاح	٢,٢٤	٠,٧٢٧٨	٠,٥٣٠	٢,٠٦	٠,٧٨٩٤	٠,٦٢٣	٠,١٠٤	١,٦٢٧-
(c2)عدم توافر بشكل دوري دورات تدريبية في نظم التشفير و أمن المعلومات ، بهدف مكافحة برامج الهاكر (الوهمية) التي قد يستخدمها الممول في تضليل البيانات ، واجتيازها بنجاح	٢,٢٣	٠,٧٥٠٢	٠,٥٦٣	٢,٢٧	٠,٧٢٨٢	٠,٥٣٠	٠,٤٢٧	٠,٧٩٤-
(c3) عدم توافر بشكل دوري دورات تدريبية في إدارة البيانات الضخمة ونظم الشبكات والأنترنت الأشياء ، واجتيازها بنجاح	٢,٥	٠,٦٩٣٥	٠,٤٨١	٢,٦٠	٠,٧٨٩٤	٠,٦٢٣	٠,٤٢٣	٠,٨٠٢-
(c4) لا يوجد قصور في مهارات الفاحصين بخصوص التعامل مع نظام الفحص الشامل الإلكتروني .	٢,١	٠,٦٦٠٨	٠,٤٣٧	٢,٠٦	٠,٧٥٤١	٠,٥٦٩	٠,٦٤٠	٠,٤٦٨-
(c5) لا يوجد قصور في مهارات الفاحصين الضريبيين بخصوص التعامل مع أنظمة المحاسبية الإلكترونية لأنشطة الممولين المختلفة وقدرتهم على اكتشاف حالات تهرب ضريبي ممارسة من خلالها.	١,٩٩	٠,٤٢٥٢	٠,١٨١	٢	٠,٣٦٩١	٠,١٣٦	٠,٣٣٨	٠,٩٥٨-
(c6) لا توجد معايير وشروط فنية ومهنية متقدمة لتعيين الفاحصين الجدد تكون ملائمة مع التطوير الرقمي لمنظومة الضرائب	٢,٩١	٠,٩١٦٧	٠,٨٤٠	٢,٨٥	٠,٩٣٢٧	٠,٨٧٠	٠,٧٥٠	٠,٣١٩-
المتوسط العام	٢,٣٣	٠٦٩٥٧	٠,٥٠٥	٢,٣١	٠,٧٢٧٢	٠,٥٥٩	٠,٣٨٦	٠,٩٢٩-

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج الاتجاه العام لاستجابات عينتي الدراسة بالنسبة للمحور الثالث ، حيث أظهرت آراء فاحصي ضريبة القيمة المضافة اتجاهاً عاماً نحو عدم الموافقة على المحور الثالث ،وذلك بمتوسط حسابي قدره(٢,٣٣) ومعامل تباين قدره(٠,٥٠٥) وانحراف معياري قدره(٠,٦٩٥٧) ،كما أظهرت آراء الفاحصين للضريبة على الدخل اتجاها عاماً نحو عدم الموافقة على المحور الثالث ،وذلك بمتوسط حسابي (٢,٣١) ومعامل تباين قدره(٠,٥٥٩) وانحراف معياري قدره(٠,٧٢٧٢)؛ كما يتضح من الجدول رقم (١٠)أن قيمة Z الإجمالية لمحور الفرض الفرعي (Yc) (٠,٩٢٩-) ومستوى معنوية (sig) (٠,٣٨٦) بشأن لا تمثل العبارات المحور الثالث أوجه قصور في مهارات الحاسوبية للفاحصين ولم تؤد إلى اكتشاف "المزيد" من حالات التهرب الضريبي. وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ ، ومن ثم " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول وجود قصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين التي قد تعيق في اكتشاف المزيد من حالات التهرب الضريبي.** "

الجدول رقم(١١):المقاييس الإحصائية الوصفية ونتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية لعينتي الدراسة بشأن جعل عبارات محور" الأول والثاني و الثالث " محوراً رئيسياً بمتغير تابع رئيسي، من خلال استخدام خاصية التحويل المتوسطي(Transform-Mean) الموجودة في برنامج spss: بأنها لا تمثل أوجه قصور في منظومة الضرائب المصرية الرقمية ولم تعق الحد من التهرب الضريبي.

المتوسط العام للمحور الرئيسي لعينتي الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التباين	مستوى المعنوي	مان ويتني Z
فاحصون لضريبة القيمة المضافة	٢,٣٦	٠,٨١١٤	٠,٦٩٠	٠,٤٩٨	٠,٧٤٤-
فاحصون للضريبة على الدخل	٢,٣٣	٠,٨١٥٦	٠,٦٩٦		

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

يوضح الجدول رقم (١١) نتائج الاتجاه العام لاستجابات عينتي الدراسة بالنسبة للمحور الرئيسي، حيث أظهرت النتائج اتجاها عاما نحو آراء فاحصي ضريبة القيمة المضافة على عدم الموافقة على إجمالي عبارات محور "الأول والثاني والثالث" بواقع ١٩ عبارة وذلك بمتوسط الحسابي (٢,٣٦) ،والانحراف المعياري (٠,٨١١٤) ، ومعامل التباين(٠,٦٩٠)؛كما أظهرت النتائج اتجاهاً عاماً نحو آراء فاحصي ضريبة على الدخل على عدم الموافقة على إجمالي العبارات محور "الأول والثاني والثالث" بواقع ١٩ عبارة، وذلك بمتوسط الحسابي(٢,٣٣)، والانحراف المعياري(٠,٨١٥٦)، ومعامل التباين(٠,٦٩٦)؛كما يتضح من الجدول رقم (١١)أن قيمة Z الإجمالية لمحور الفرض الأول الرئيسي (-٠,٧٤٤) ومستوى معنوية (sig) (٠,٤٩٨) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ ، ومن ثم " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية التي قد تعيق الحد من انتشار التهرب الضريبي ".**

الجدول رقم(١٢):المقاييس الإحصائية الوصفية ونتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية لعينتي الدراسة بشأن المتطلبات المقترحة لرفع كفاء الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

العبارات	فاحصون لضريبة القيمة المضافة			فاحصون للضريبة على الدخل			المستوى المعنوي	مان ويتني Z
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معمل التباين		
(d1)تفعيل منظومتي الإيصال والفاتورة الإلكترونية بشكل متكامل على كل الممولين (أشخاص طبيعية واعتبارية)بمختلف أنواع معاملتهم التجارية سواء تعامل بين مؤسسات الأعمال مع بعضهم ، أو بين مؤسسات الأعمال والجهات الحكومية ،أوبين مؤسسات الأعمال والمستهلك النهائي ،وبغض النظم عن حجم الأعمال .	٤,٢٥	٠,٥٨٦٥	٠,٣٤٤	٤,٣٠	٠,٥١٨٦	٠,٢٦٩	٠,٥٩٨	٠,٥٢٧-
(d2)تفعيل وربط عداد السيارات ووسائل النقل الجماعي والخاص التي تحمل ترخيص أجرة ،ونقل بمنظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، مع تحديد نسبة إعفاء خاصة للاستخدام الشخصي.	٤,٠٧	٠,٦٤٢٨	٠,٤١٣	٤,٠٤	٠,٨١٣٣	٠,٦٦٢	٠,٧٠٤	٠,٣٧٩-
(d3)إلزام المشاريع المتناهية الصغر بالعمل بماكينات الدفع الإلكتروني واعتبارها نظام محاسبي معتمد من المصلحة (ايرادات ومصروفات) وربطها بمنظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.	٤,٠٩	٠,٥٢٦٠	٠,٢٧٧	٤	٠,٦٢٥١	٠,٣٩١	٠,٢٨٣	١,٠٧٥-

(d4)تفعيل الملء التلقائي لإقرارات القيمة المضافة وحساب ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بشكل أوتوماتيكي مع اخطار المسجل أو الممول بالسداد .	٤,٦	٠,٥٨٠٣	٠,٣٣٧	٤,٥٥	٠,٥٩٨٢	٠,٣٥٨	٠,٥٥٨	٠,٥٨٥-
(d5)إلزام الممولين (اصحاب المشروعات فما فوق متناهية الصغر) سنويا بتقديم إقرار إلكتروني للمصلحة وفق نموذج موحد ،معد وفق للمعايير المحاسبية المصرية (قائمة الدخل التفصيلية، قائمة الدخل الإجمالية، الميزانية العمومية) .	٣,٦٤	٠,٧٥٨٣	٠,٥٧٥	٣,٦٣	١,٠٦	١,١٤٢	٠,٦٨٥	٠,٥٠٤-
(d6)إلزام الممولين بتقديم إقرار شهري إلكترونيً للمصلحة بيان بأسماء العاملين والمسمى الوظيفي وحساب تفصيلي بأجور ومرتبات العاملين ، ولذلك وفق نموذج موحد، ولذلك لحساب وتسوية الضريبة المستحقة وفق القانون التحاسب الضريبي واخطار الممول بسداد الضريبة بشكل لحظي .	٤,١٧	٠,٥٩٨٣	٠,٣٥٨	٤,١٢	٠,٦٣٤١	٠,٤٠٢	٠,٥٥٦	٠,٥٨٩-
(d7)ربط قاعدة البيانات الإدارات الحكومية والبنوك مع قاعدة البيانات مصلحة الضرائب ولذلك استدعاء ما بها من مستندات اللازمة لكفاية أدلة الإثبات.	٤,١٦	٠,٨٧٤٣	٠٧٥٦	٤,١٠	٠,٨٨٧٨	٠,٧٨٨	٠,٥٩٦	٠,٥٣٠-
(d8)يقوم الفاحص بعمل معاينة ميدانية لمنشأة الممول في حالة إضافة أو إلغاء نشاط بمنشأة الممول بناء على ما تم استدعاؤه من أدلة أثبات من قواعد البيانات وغير ذلك من معلومات أو بلاغات وخلافه، أو بناءً على اخطار الممول بذلك.	٤,٢٧	٠,٦٠٩٩	٠,٣٧٢	٤,٢١	٠,٦٥٢٣	٠,٤٢٦	٠,٥٥٦	٠,٥٨٨-
(d9) فاحص ضريبي ذو كفاءة بالتعامل مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لأنشطة الممول، لفحصها ميدانياً باستخدام برنامج الإلكترونيIDEA، للتأكد من صحة وسلامة تلك النظم.	٤,١١	٠,٦٠٦٦	٠,٣٦٨	٤,٠٦	٠,٨٠٠٩	٠,٦٤١	٠,٨٢٠	٠,٢٢٧-
المتوسط العام	٤,١٥	٠,٦٤٢٦	٠,٤٢٣	٤,١١	٠,٧٣٣٢	٠,٥٦٤	٠,٥٩٥	٠,٥٥٦-

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج الاتجاه العام لاستجابات عينتي الدراسة بالنسبة للمحور الرابع ، حيث أظهرت آراء فاحصي ضريبة القيمة المضافة اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على المحور الرابع ،وذلك بمتوسط حسابي قدره(٤,١٥) ومعامل تباين قدره(٠,٤٢٣) وانحراف معياري قدره(٠,٦٤٢٦) ،كما أظهرت آراء فاحصي ضريبة على الدخل اتجاها عاماً نحو الموافقة على المحور الرابع ،وذلك بمتوسط حسابي (٤,١١) ومعامل تباين قدره(٠,٥٦٤) وانحراف معياري قدره(٠,٧٣٣٢)؛ كما يتضح من الجدول رقم (١٢)أن قيمة Z الإجمالية لمحور الفرض الثاني (-٠,٥٥٦) ومستوى معنوية (sig) (٠,٥٩٥) بشأن المتطلبات المقترحة لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل، بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية. .وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ ، ومن ثم **" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية".**

٥- تحليل الانحدار البسيط Simple Regression analysis

قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار البسيط ، لما له من قدرة على تحديد علاقة الانحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل لبناء دالة الانحدار ، بتغلبه على الشوائب الإحصائية.

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط بشأن فرضية " يوجد تأثير معنوي لمتطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية" .

قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، لما له من القدرة على بيان أثر علاقة المتغير المستقل على المتغير التابع ، وقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ويوضح الباحث فيما يلى نتائج هذا التحليل بطريقة الادخال Enter لتأثير متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

- اختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية:

يتضح من الجدول رقم (١٣) صلاحية النموذج في اختبار العلاقة التأثرية على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية (كمتغير تابع) ، حيث بلغت قيمة ف (٥٩٨,٢٧٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)وهى أقل من (٠,٠٥) مما يعنى أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

تحليل التباين للمتغير المستقل (متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل) والمتغير التابع (أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية).

جدول رقم(١٣):نتائج تحليل التباين لمتغير المستقل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	٥٤,٠٩٩	١	٥٤,٠٩٩	٥٩٨,٢٧٢	٠,٠٠٠
البواقي	١٩,٤٤١	٢١٥	٠,٠٩٠		
الإجمالي	٧٣,٥٤٠	٢١٦			

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج ، والتي توضح نسبة التغير الكلى في المتغير التابع ، التي يفسرها المتغير المستقل، يوضح الجدول رقم (١٤)أن معامل الارتباط البسيط بين المتغير المستقل، والمتغير التابع بلغ(٠,٨٥٨) ومعامل التحديد المعدل بلغ(٠,٧٣٤)، وهذا أن المتغير المستقل يفسر ما مقدار (٧٣,٤٪) من التغير الكلى في المتغير التابع ، وباقي النسبة (٢٦,٦٪) ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطى .

معاملات الارتباط والتحديد لتفسير معنوية متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية

جدول رقم (١٤): معاملات الارتباط

معامل الارتباط البسيط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
٠,٨٥٨	٠,٧٣٦	٠,٧٣٤

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

- اختبار معنوية المتغير المستقل

أكدت النتائج الإحصائية لاختبار ت (t. test) كما هو موضح بالجدول رقم (١٥) على أن متغير المستقل المتعلق بالمتطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل ذو تأثير معنوي على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

الجدول رقم (١٥): نتائج تحليل الانحدار البسيط

النموذج	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Beta	معامل الانحدار المعياري	T(ت) المحسوبة	معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية
الثابت	٦,٢١٢	٠,١٥٩		٣٨,٩٩٢		٠,٠٠٠
Xd المتغير	٠,٩٣٤-	٠,٠٣٨	٠,٨٥٨-	٢٤,٦٤٠-	١	٠,٠٠٠

مصدر:(نتائج التحليل الإحصائي)

- معادلة النموذج

وتؤكد نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة على صحة فرض" يوجد تأثير معنوي عكسي لمتطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل على أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية" . وذلك خلال معادلة الانحدار التالية:-

$$Yabc^{\wedge} = 6.212 - 0.934Xd$$

خامساً: نتائج وتوصيات البحث

١- نتائج البحث:

- كشف الدراسة الميدانية عن وعى وإدراك عينتي الدراسة (فاحصين ضريبة القيمة المضافة و الفاحصين ضريبة على الدخل)لأهمية الكشف عن أوجه القصور في المنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية ، حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول وجود قصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية التي قد تعيق الحد من انتشار التهرب الضريبي.

حيث تمثلت تلك القصور في كل من :

- في المعايير القانونية المنظمة للرقابة الداخلية على الحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين ،وفق مذكرة قرار ٥٤٢لسنة ٢٠١٨ لوزير المالية أهمها: عدم توافر معيار رقابي ضمن المعايير الرقابة على بيئة النظام والبرامج، يوضح طرق ومنهجية مكافحة برامج الهاكر المستخدمة في تضليل البيانات قد يؤدى إلى ممارسة عمليات التهرب الضريبي في مرحلة معالجة البيانات لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ؛ كما أن عدم توافر معايير رقابية محاسبية مبسطة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في حال رغبتها في استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية، تتوافق مع حجم أعمالها أو رأسمالها؛ مما يؤدي سهولة التهرب الضريبي، و صعوبة في اكتشاف الاقتصاد غير الرسمي مثل تلك المشاريع.
- في قاعدة بيانات الممولين الحالية أهمها: عدم تفعيل منظومتا الإيصال والفاتورة الإلكترونية على كافة الممولين بغض النظر عن حجم الأعمال أو المبيعات ،وعدم توافر ربط لتلك المنظومتين بقواعد بيانات الإدارات الحكومية ومؤسستها المالية لاستدعاء ما يلزم من أدلة اثبات .
- في المهارات الحاسوبية للفاحصين الحالية أهمها: التعامل مع كل من نظام الفحص الشامل الإلكتروني، وأنظمة المحاسبية الإلكترونية لأنشطة الممولين المختلفة .

- كما كشفت الدراسة الميدانية عن وعى وإدراك عينتي الدراسة (فاحصون لضريبة القيمة المضافة و الفاحصون للضريبة على الدخل) لأهمية متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية، حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل، بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية ؛وأهمها: تطبيق وتفعيل منظومتي الإيصال والفاتورة الإلكترونية على كافة الممولين بغض النظر عن حجم الأعمال أو المبيعات ، وتفعيل الملء التلقائي لإقرارات القيمة المضافة، وحساب ضريبة القيمة المضافة، و ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بشكل أوتوماتيكي مع اخطار المسجل أو الممول بالسداد .
- كما تبين من استخدام اسلوب الانحدار البسيط أنه كلما تحققت متطلبات الفحص الضريبي الشامل بمقدار درجة واحدة كلما تلاشت أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية بمقدار ٠,٩٣٤ من الدرجة؛ وأن معامل التحديد المعدل بلغ(٠,٧٣٤) ، وهذا يعنى أن المتغير المستقل (متطلبات رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية) يفسر ما مقدار (٧٣,٤٪) من التغير الكلى للمتغير التابع المتمثل في(أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية الحالية التي تعيق الحد من التهرب الضريبي).
- كشفت الدراسة التطبيقية الكمية عن وجود فوارق جوهرية بين المستهدف من الرقمنة الشاملة للمنظومة الضريبية المصرية وما تم تحقيقه من رقمنة منذ عام ٢٠١٨ حتى نهاية مارس ٢٠٢٢، مما يدل هذا على وجود قصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية ؛ لذا اتفقت نتائج الدراسة التطبيقية مع أهم نتائج الدارسة الميدانية، في تحقيق صحة الفرض الأول الرئيسي.

٢- توصيات البحث:

❖ توصيات لمصلحة الضرائب المصرية:-

في ضوء نتائج الدراسة، وفي ظل آليات التحول الرقمي لمنظومة الضرائب المصرية ، وسعياً نحو تحقيق الهدف الأساسي للدراسة وهو رفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير المنظومة الضريبية الرقمية المصرية الحالية؛ يوصي الباحث بالآتي:-

- ضرورة رفع الكفاءة الحاسوبية للفاحص الضريبي؛ من خلال التدريب الدوري على نماذج تحاكى أشهر البرامج المحاسبية ونظم تخطيط الموارد، للتعامل بحرفية أثناء الفحص الميداني مع النظم معلومات المحاسبية الإلكترونية لأنشطة الممول المختلفة.
- من الضروري اطلاع الفاحص الضريبي؛ على أحدث أنظمة تشغيل الحاسب و لغات البرمجة، ونظم التشفير وأمن المعلومات، بهدف اكتشاف ممارسة عمليات التهرب الضريبي التي تتم في جميع مراحل نظم معلومات المحاسبية لأنشطة الممول، ولا سيما مرحلة معالجة البيانات التي تتسم باختفاء الدورة المحاسبية، وامكانية زرع برامج هاكر لتضليل البيانات.
- ومن الضروري حصول الفاحص الضريبي على دوارات تدريبة بشكل دوري في إدارة البيانات الضخمة ونظم الشبكات والأنترنت الأشياء، للتعامل بحرفية مع قواعد البيانات المختلفة للحصول على أدلة اثبات من خلالها.
- ضرورة تفعيل منظومتي الإيصال والفاتورة الإلكترونية على كافة الممولين وبغض النظر عن حجم الأعمال أو المبيعات، وإلزامهم برفع الفواتير على بيئة التشغيل الفعلية لحظياً فور صدورها، وذلك للفحص والاعتماد اللحظي للفواتير المتبادلة بين الممولين مع بعضهم البعض بالنسبة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، مع إمكانية ربط تلك المنظومتين مع قواعد البيانات الإدارات الحكومية ومؤسساتها المالية لاستدعاء ما يلزم من أدلة أثبات .
- ضرورة تفعيل الملء التلقائي لإقرارات القيمة المضافة، وحساب ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة ،بشكل أوتوماتيكي مع اخطار المسجل أو الممول بالسداد .من أجل تبسيط وتسهيل إجراءات التحاسب الضريبي على الممولين .
- ضرورة عمل برامج توعية ونشرها بصفة مستمرة لتوعية المستهلكين بأهمية وفوائد الإيصال الإلكتروني، مع توعية المستهلكين على كيفية التفرقة بين الإيصال الإلكتروني المعتمد من مصلحة الضرائب، والإيصال الإلكتروني غير المعتمد (المزيف).

❖ أما عن التوصيات للمؤسسات الأكاديمية:-

- ضرورة الاهتمام بإدخال برامج محاسبية تطبيقية في كافة فروع المحاسبة لتدريسها ضمن المقررات الدراسية بمراحل البكالوريوس؛ وذلك لمواكبة التحول الرقمي للدولة المصرية، والاقتصاد الرقمي.
- ضرورة الاهتمام بعمل بروتوكول بين كلية الهندسة الإلكترونيات والبرمجة وكلية التجارة لتدريس بكلية التجارة؛ مقررات تعريفية عن برامج الهاكر المستخدمة في تضليل البيانات المالية والغير المالية.

المراجع

❖ المراجع العربية:-

١- الباز، محمد(٢٠٢١) وزير المالية: ضغط الجدول الزمني للانتهاء من ميكنة الضرائب والجمارك في مارس ٢٠٢٢ .جريد الدستور ، اقتصاد . النسخة الإلكترونية ،بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٣

٢- الميهي، وآخرون(٢٠٢١)أثر تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م "دراسة ميدانية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية .كلية التجارة جامعة مدينة السادات ،مجلد١٣ ،العدد٢ ص ص٣٢٨-٣٦٧.

٣- الإدارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية(٢٠٢٠). دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الإلكترونية الإصدار الأول . اللجنة التنفيذية لإدارة التغيير – خدمات مايكروسوفت.

٤- الإدارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية(٢٠٢٠) .دليل الممول للاستعداد لمنظومة الفاتورة الإلكترونية" الجزء الأول" ،التسجيل بالمنظومة. اللجنة التنفيذية لإدارة التغيير – خدمات مايكروسوفت.

٥- الإدارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية(٢٠٢٠) .دليل الممول للاستعداد لمنظومة الفاتورة الإلكترونية" الجزء الثاني" ،التكامل والتوقيع الإلكتروني والأكواد. اللجنة التنفيذية لإدارة التغيير – خدمات مايكروسوفت.

٦- الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات(٢٠٢١) تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، العدد الشهري ، يوليو ٢٠٢١. WWW.facebook.com/NTRAEG.

٧- الجمعية المصرية لشباب الأعمال (٢٠٢٠) ورقة سياسات حول قانون تمنية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر- بمساندة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE

٨- الحوري، كمال أبو بكر(٢٠١٨) مدى فاعلية الفحص الضريبي الإلكتروني. رسالة ماجستير في المحاسبة. جامعة الأندلس للعلوم والتقنية اليمنية.

٩- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٢١). دليل حماية المتعاملين في القطاع المالي غير المصرفي في أنشطة التمويل، النشرة التعريفية.

١٠- عباس ، خالد(٢٠٢١) البندرول والعلامات المميزة لمكافحة التهرب الضريبي. مقال، جريدة الأحداث . العدد(١٢٢) مصر.

١١- عبد العال، رشا (٢٠١٩).معايير فحص الحسابات الإلكترونية تحقق الدقة وتمنع الفحص التقديري. ندوة لمصلحة الضرائب المصرية، غرفة التجارة الأمريكية . القاهرة.

١٢- عبد المطلب ، شيماء أبو المعاطي(٢٠١٤) استخدام التحليل البيئي في تفعيل الفحص الضريبي : وقائع مؤتمر الحادي والعشرون . بعنوان إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية ،الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب. القاهرة

١٣- عبد السلام ،وفاء (٢٠٢٠) .أثر تفعيل مبادرات الشمول المالي على التحاسب الضريبي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر." دراسة نظرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد ٧ ،العدد ٢، ص ص١٤٧ -١٨٤

١٤- سالم، على على .(٢٠١٤). دور المراجعة المستمرة في رفع كفاءة الفحص الضريبي في ظل برامج الذكية. مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ،جامعة قناة السويس ،كلية التجارة الإسماعلية،مجلد٥، العدد ملحق ، ص ص١٤٥-١٩٧.

١٥- شيحان، شهاب حمد (٢٠١٣).اقتصاد الظل بين السببية والتحييد "العراق دراسة حالة". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية .مجلد ٥ العدد ١٠،ص ص١-٢٥

١٦- شحاته، محمد موسى(٢٠٢٠) دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي –في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م"بين الحتمية...ونتائج التطبيق". مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة جامعة مدينة السادات ،المجلد٦،العدد ١، ص ص١-٦٢ .

١٧- شحاته، محمد موسى(٢٠٢٠) .انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمى في ضوء مبادرات الشمول المالى على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية.مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. كلية التجارة جامعة مدينة السادات، مجلد ٦العدد ٩، ص ص١٩٧-٢٢١ .

١٨- قطاع المعلومات والتحول الرقمي(٢٠٢١) إشارة بخصوص مهام الحاسب الآلي في بيان شركات الكهرباء لحصر المجتمع الضريبي . الإدارة العامة للدعم الفني للنظم . مصلحة الضرائب المصرية.
١٩- قانون الضرائب ٩١ لسنة وتعديلاته (٢٠٠٥) . الموقع الإلكتروني . الرسمي لوزارة المالية مصلحة الضرائب العامة .WWW.Income Tax.gov.eg
٢٠- قانون إجراءات الضريبة الموحدة ٢٠٦ لسنة (٢٠٢٠).الجريدة الرسمية .العدد ٤٢ مكرر تاريخ١٩ أكتوبر سنة ٢٠٢٠
٢١- قانون١٥٢ تمنية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لسنة٢٠٢٠. الجريدة الرسمية . العدد ٢٨مكرر.(و).
٢٢- قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة(٢٠١٨). الوقائع المصرية .ملحق الجريدة الرسمية.العدد٢٢٥،ب.
٢٣- قرار وزير المالية رقم ٣٨٩ لسنة ٢٠١٦.الوقائع المصرية – العدد ٢٥٩ تابع (أ)
٢٤- قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة(٢٠٢٠) .الوقائع المصرية- العدد ٧٢(تابع).
٢٥- قرار وزير المالية رقم ١٢٥ لسنة(٢٠٢٠).الوقائع المصرية- العدد٥٥(تابع)
٢٦- قرار رئيس مصلحة الضرائب١٥٤٨ لسنة٢٠٢٢م. الكتاب الدوري رقم ٦ بشأن خطة الفحص السنوية للمصلحة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠م.
٢٧- مجلس إدارة البنك المركزي المصري(٢٠٢٠) وثيقة مبادرة البنك المركزي المصري للسداد الإلكتروني. في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٠،القاهرة.
٢٨- مصلحة الضرائب المصرية (٢٠٢٢). تعليمات تنفيذية رقم١٨ لسنة ٢٠٢٢، بشأن تنفيذ خطة لحصر الاقتصاد غير الرسمي. قطاع المناطق والمراكز الضريبية.
٢٩- مصلحة الضرائب المصرية .(٢٠٢١) برتوكول تعاون بين مصلحة الضرائب المصرية واتحاد البنوك. WWW.Income Tax.gov.eg
٣٠- مصلحة الضرائب المصرية(٢٠٢١) . الأخبار والمستجدات الموقع الإلكتروني الرسمي. مصلحة الضرائب المصرية WWW.Income Tax.gov.eg ، بتاريخ٢٠٢١/٧/١٩.
٣١- مصلحة الضرائب المصرية(٢٠٢٢) .الاخبار الصفحة الرسمية الفيس بوك. WWW.facebook.com/tax.egypt ، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٨.
٣٢- مصلحة الضرائب المصرية(٢٠١٨) أسئلة حول الإقرار الضريبي، النشرة التعريفية.
٣٣- منصة مصر الرقمية(٢٠٢١) حزم الخدمات الحكومية الرقمية. WWW.facebook.com/NTRAEG بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣.
٣٤- محمد، عرفان فوزى(٢٠٢١) آليات تشجيع الامتثال الطوعي بالتطبيق على مصر .المؤتمر العربي للتشريع الضريبي . بعنوان التعاون بين منظمة العربية للتنمية الإدارية –والجمعية العلمية للتشريع . القاهرة.
٣٥- وزارة المالية (٢٠٢١) أهم انجازات ومشروعات وزارة المالية خلال فترة(٢٠١٨- ابريل ٢٠٢١) والمشروعات المستقبلية ، النشرة التعريفة .
٣٦- وزارة المالية(٢٠٢١). فاعلية مؤتمر التحول الرقمي .افتتاح مجمع الوثائق الذكية المؤمنة .العاصمة الإدارية . مصر
٣٧- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٢) . تقرير عن انجازات مشروعات التحول الرقمي حتى مارس ٢٠٢٢ ، www.facebook.com/MPEDEGYPT، بتاريخ٢٠٢٢/٥/٤.
٣٨- وزارة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات المصرية(٢٠٢١) التقرير السنوي لحصاد التحول الرقمي يونيو ٢٠٢١.
٣٩- ياسين ،عثمان محمد (٢٠١٤) " أصول المحاسبة الضريبية ". جامعة جنوب الوادي .كلية التجارة.د.ن

- المقابلات الشخصية

٤٠ - مقابلة الاستاذ/ ابراهيم أبو غزالة فاحص ضريبي بمركز كبار الممولين بالقاهرة من خلال موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك ساعة / ثلاثة أيام .

❖ **المراجع الأجنبية:-**

1-Aplin ,P.(2019). Digitalization of Tax : International Perspectives .ICAW Thought Leadership it Faculty.
2-Abdullah, Q &Abbas AL.(2018). Academy of Accounting and Financial Studies Journal.V22, issue 4
3-Alstadaewter, A &et al(2017). Tax evasion and inequality. working paper 23772.W.W.W.nber.org
4- James, S & Sawyer,(2018). Digitalization of Tax: Comparing New Zealand and United Kingdom Approaches Journal Tax Research, Vol 2,NO2.
5- Laureano,M.,&pedrosa,I,(2016)Computer –assisted audit tools in verification tasks: Implementation in Microsoft Excel and in Case Ware IDEA .in 201611th Iberian Conference on information system and technologies (CISTI),pp1-7.
6- OECD,(2017). Technology Tools to Tackle Tax Evasion and Tax Fraud, , www.oecd.org/going-digital

7- OECD,(2019). Tax and Digitalization. , www.oecd.org/going-digital

8- Semlex, G(2015).semlex group Europe company ,avenue brugmann384.

9- Tampel, J.(2015). Tax Audit in Digital Age. Netherlands Tax and Customs Administration.
10- Verdi ,M .F & Zambrano ,R. (2019).electronic invoice in Latina America. . WWW.IOTA-TAX.ORG.
11- Yildiz ,B.(2019) .A theoretical analysis on tax Auditing – tax compliance determinants and bomb crater effect. EKIN Yayinevi chapter 2.
12- Yukcu, et al.(2012).Fraud auditing in electronic. www.acadimicjournal.org/AJBM.

القسم السادس: الملحق

Correlations

			Xd	Ya	Yb	Yc
Spearman's rho	Xd	Correlation Coefficient	1.000	-.866-**	-.911-**	-.701-**
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
		N	217	217	217	217
	Ya	Correlation Coefficient	-.866-**	1.000	.905**	.697**
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000
		N	217	217	217	217
	Yb	Correlation Coefficient	-.911-**	.905**	1.000	.772**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
		N	217	217	217	217
	Yc	Correlation Coefficient	-.701-**	.697**	.772**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.
		N	217	217	217	217

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

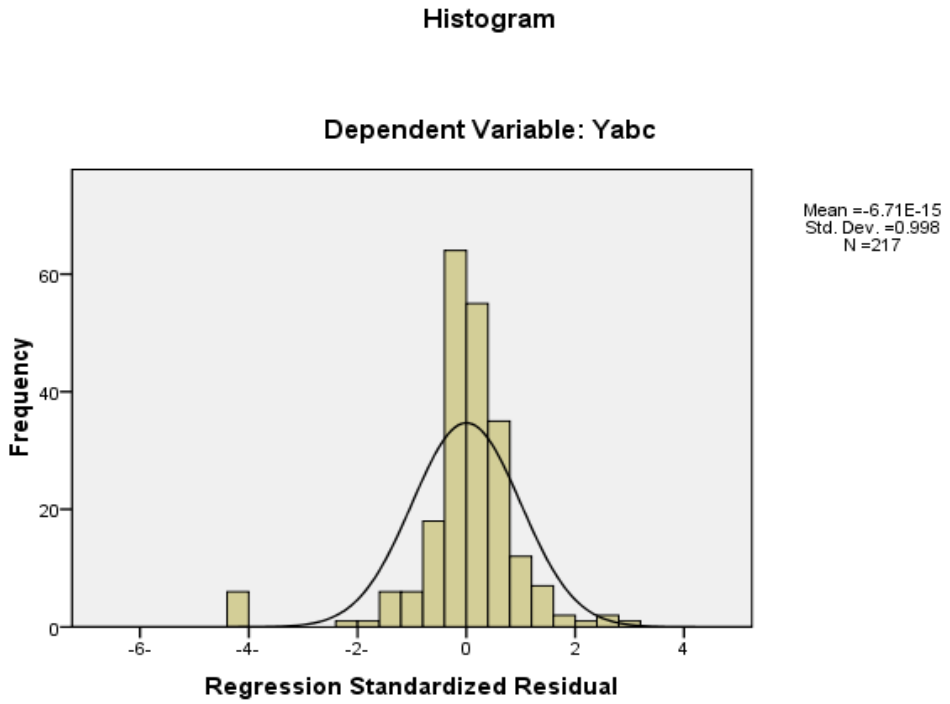
Histogram
Dependent Variable: Yabc
Mean =-6.71E-15
Std. Dev. =0.998
N =217
Frequency
60
40
20
0
-6-
-4-
-2-
0
2
4
Regression Standardized Residual